وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../2024

رقم التسجيل:202323075110402

التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني

بايلك الشرق – أنموذجا–

مذكرة لنيل شهادة الماستر: تخصص تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبين:

- عبد الحليم بونويقة.
- أحمد شبيرة.

إشراف الأستاذ:

– أبوبكرالصديق حميدي

أعضاء اللجنة المناقشة :

الاسم	الرتبة	الصفة
عبد الله مقلاتي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أبوبكر الصديق حميدي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
محمد السعيد قاصري	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): بوبوية عبد الحليم

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 237713118

والصادرة بتاريخ: 2023/11/09

عن دائرة: مسيلة

المسجل (ة) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم تاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني بايالك الشرق أنموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2024/09/17

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحة

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه.

السيد(ة): شبيرة أحمد

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 191446

والصادرة بتاريخ: 2017/10/12

عن دائرة: البلدية مسيف

المسجل (ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: تاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه) عنو
التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد الفرنسي
(دراسة حالة الرقم أعمور ت)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة
إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2024/09/17

إمضاء الم

إهـــــداء

نهدى هذا العمل إلي الوالدين الكريمين والإخوة وأولادهم

إلي كل من يكن لنا التقدير والاحترام

إلى كل من دعمنا وشجعنا على مواصلة الدراسة

الأصدقاء من الزملاء وكل من يسعى في طريق العلم والتعلم نهدي له هذه الثمرة

شكر وعرفان

الحمد لله حمد كثيرا ا لحمد لله الذي وفقنا لهذا بفضله ومنته وعطائه

نتقدم بخالص الشكر والثناء والتقدير للأستاذ: أبوبكرالصديق حميدي الذي كان له الفضل الأول والأخير في إخراج هذا العمل للنور، من قبول الإشراف إلى التوجيهات ومتابعة هذا العمل من تقديم النصائح والتوجيهات ولم يبخل علينا من خبرته.

فبارك الله فيه وفي علمه وصحته وجزاه عنا كل ا لخير والبركة.

والشكر واجب لكل من ساعدنا وساهم في تذليل الصعاب في طريق إتمام هذا العمل من هيئة الأساتذة كلا باسمه وصفته كل التقدير والاحترام، وزملائنا الطلبة كما لا يفوتنا الشكر تحية لإدارة قسم التاريخ على تقديم كل التسهيلات.

فـــبـارك الله فـــي الـجـمـيـع

قائمة الاختصارات

تح: تحقيق.

تر: ترجمة.

تع: تعليق.

تق: تقديم.

ج: جزء.

د ت: دون تاريخ النشر.

د د ن: دون دار النشر.

ص: صفحة.

ص ص: صفحات عديدة متلاحقة.

ع: عدد.

مج: مجلد.

مرا: مراجعة

مـــقـــــــدمـــــــة

عرفت أرض الجزائر على مدى تاريخها الطويل ,عدة كيانات سياسية , كان العهد العثماني من بينها, وباعتبار الوجود العثماني جاء بحجة الخلافة الإسلامية , كان مقبولا لدى الجزائريين , وقد قامت السلطة العثمانية المتواجدة علي أرضها بإحداث تغييرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية في المجتمع الجزائري، و بسطت نفوذها وسيطرتها على مناطق الجزائر وذلك بفضل جهازها الإداري والمؤسسة العسكرية داخليا والبحرية خارجيا.

فقد كانت سيد البحر الأبيض المتوسط واتخذت السلطات العثمانية في الجزائر سياسة التقارب في بداية حكمها فقد كانت تركز على السياسة الخارجية متمثلا في الجهاد البحري والغزوات والغنائم فكانت عائدات الخزينة كثيرة، فكان التقرب من السكان المحليين واتخذت من شيوخ القبائل والطرق الصوفية وسيلة لبسط سيطرتها ونفوذها على القبائل والرعية، غير أن مرحلة الضعف والهوان التي أصابت الدولة العثمانية أواخر القرن 18م وتناقصت عائدات البحر وتقلص نفوذ البحرية، وتغيرت موازين القوى انعكس هذا على السياسة الداخلية فكانت مرحلة جديدة ركزت من خلالها السلطة العثمانية على الداخل، فسنت مجموعة من القوانين والنظم لتحصيل الضرائب والجباية كمورد أساسي لخزينة الدولة من الجزائريين .

هذه النظم الضريبية اختلفت وتعددت حسب كل منطقة وبحسب نوعية النشاط، بل وحتى تعدت للأملاك والاراضي وغيرها. فكان التحصيل الضريبي على كل أقاليم الجزائر وكان من أهمها وأكبرها وأغناها اقليم الشرق. الذي نركز فيه على أساليب وأوجه السياسية الضريبية وطرق التحصيل والجباية التي اتبعتها السلطة العثمانية داخله.

<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>

- التعرف أكثر على طرق تحصيل الضرائب في إقليم الشرق وأثر ذلك على المجتمع والفرد الجزائري ومعرفة تداعيات تلكم السياسة الضريبية على الإقليم بصفة عامة.

- إلقاء الضوء على طرق الجباية المفروضة على الجزائريين.
- كيفيات تحصيل الضريبة من طرف السلطات العثمانية وأعوانهم في إقليم الشرق.
- معرفة أثر ذلك على الفرد والمجتمع وردود الفعل على هذه السياسية الضريبية.

الإشكالية:

نطرح سؤال عن ماهية السياسية الضريبية في إقليم الشرق؟ وطرق وكيفيات وأدوات تحصيل وجباية الضرائب فيه؟ فيما برزت ردات الفعل من المجتمع والفرد حول هذه السياسة الضريبية في إقليم الشرق؟

المنهج المتبع

لقد تم اتباع المنهج التاريخي باعتبار سرد الأحداث التاريخية والمنهج المقارن لمقارنة أنواع الضرائب وكيفيات تحصيلها من المدينة إلى الريف أنواع ملكيات الأراضي إلى المنهج الوصفي حيث أبرزنا ردود الفعل على هذه السياسة الضريبية على المجتمع وبالتالي محاولة نقل فكرة إجمالية عن الموضوع.

ولنقل صورة واضحة وكاملة عن الموضوع اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر ونذكر منها مثالا لا حصرا: اعتمدنا عديد المراجع نذكر مجموعة كتب للمؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني الضليع في التأريخ للسياسية الضريبية العثمانية في الجزائر وإضافة إلى مجموعة من الرسائل الجامعية تمثلت أساسا في رسائل الدكتوراه منها للدكتور توفيق دحماني وغيرها زيادة على عديد المصادر والمراجع التاريخية التي تطرقت لموضوع دراستنا.

وأما عن الخطة المتبعة فبدأت بالمقدمة واعتمدنا **أربعة فصول:**

فالفصل الأول: الوضع العام لبايلك الشرق قبل العثمانيين المبحث الأول: الإطار الجغرافي لبايلك الشرق أما المبحث الثاني: الوضع الإقتصادي والمبحث الثالث: الوضع الإجتماعي.

أما **الفصل الثاني: النظام الضريبي في بايلك الشرق** المبحث الأول: الوضع الإقتصادي لبايلك الشرق أثناء العهد العثماني في المبحث الثاني: أنواع الملكيات العقارية.

أما **الفصل الثالث: السياسة الضريبية العثمانية في بايلك الشرق** المبحث الأول: أنواع الضرائب، المبحث الثاني: نماذج التحصيل الضريبي، المبحث الثالث: الفرق الضريبي بين الريف والمدينة.

أما **الفصل الرابع: إنعكاسات السياسة الضريبية على الوضع السياسي والإقتصادي** المبحث الأول: ظهور التمردات والثورات، المبحث الثاني: تأثيرها الإجتماعي على السكان المبحث الثالث: تأثيرها على العلاقة بين السكان والسلطة العثمانية .

أما من حيث **الصعوبات:** كان من أصعب الامور التي واجهناها هو ضيق الوقت لأعداد هذا العمل وإخراجه بصورة شاملة، إضافة إلى نقص المصادر المواكبة لتلك الفترة وأكثرها يتكلم على مدينة قسنطينة باعتبارها عاصمة الإقليم دون باقي المناطق زيادة على تضارب المعلومات وصعوبة التأكد من دقتها وإضافة إلى صعوبة الوصول والحصول على الكتب مطبوعة.

الفـــصــل الأول: الوضع العام لبايلك الشرق قبل العثمانيين

المبحث الأول : الإطار الجــغرافــي

المبحث الثانـي : الوضع الإقتصادي

المبحث الثالث : الوضع الإجتماعي

المبحث الأول: الإطـار الــجغــرافـــــي.

إقليم قسنطينة أو ما أصبح يسمى بايلك الشرق في العهد العثماني، كان يشكل وحدة جغرافية هامة، مقسمة إلى أربعة تقسيمات رئيسية تستمد أهميتها من قربها من عاصمة الإقليم، قسنطينة، وهذه التقسيمات كانت تتميز بطابع سياسي وإداري خاص، فالرقعة الجغرافية الشاسعة التي كانت تشكل بايلك الشرق أو بايلك قسنطينة تمتد من البحر شمالاً إلى ما وراء بسكرة وواد سوف في حوض ريغ[1].

ويحده جنوبا الصحراء وتلحق به مدينة ورقلة، أما غربا فتحده جبال البيبان وسفوح جبال جرجرة، ووادي الصمار الذي يعرف بواد بني منصور وبني عباس، ويصب هذا النهر في البحر بالقرب من بجاية، أما من جهة الشرق فيحده إقليم تونس ويساير خط الحدود وادي صرات حتى يلتقي بواد مرجانة ويأخذ وادي صرات منبعه من بلاد بني مراد الواقعة إلى الشرق من الأوراس ويرفده عدد كبير من الأودية والمنحدرة من هذه الجبال، وإلى الجنوب من هذا الوادي يحد إقليم قسنطينة الجريد التابعة لإيالة تونس[2].

هذه من ناحية الحدود، أما من ناحية الموقع الفلكي فإن مدينة قسنطينة تحتل موقعا استراتيجيا هاما، فهي تتوسط الشرق الجزائري وتقع بالشمال الشرقي الجزائري على خطي طول 35 و7 شرقا، ودائرتي عرض 23 و36 شمالا وترتفع ب 621م إلى 470م على سطح البحر وهذا ما جعلها تكتسب إقليم متميز[3]، وينقسم الإقليم الى:

1. المنطقة الساحلية:

وهي عبارة عن تجمع جبلي على شكل سلسلتين توازيان الساحل، كما يتخلل هذا التجمع بعض السهول، وتمتد من نواحي بجاية وتنتهي بالقالة، وهي في قسمها الغربي أكثر

---

[1] محمد صالح بن العنتري : فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة، "مراجعة: يحيى بو عزيز، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 25.

[2] ناصر الدين سعيدوني : الشرق الجزائري، بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، البصائر، الجزائر، د. ت، ص 25

[3] محمد الهادي العروق : مدينة قسنطينة – دراسة جغرافية العمران، د د ن، الجزائر، 1984، ص 14.

ارتفاعا وقربا من البحر من جانبها الشرقي، وتتشكل هذه الجبال من سهول ضيقة، تتواجد بين البحر والجبل من بجاية حتى سكيكدة، ويصف "باسيونال" هذا المظهر من تضاريس المنطقة بقوله " أكملنا سيرتا بعد إن اجتزنا السهل " ويقصد به سهل بونة " ودخلنا في سلسلة جبلية متجهة من الشرق إلى الغرب بمحاذاة الساحل، وعموما فالمنطقة تتكون من الجبال وبعض السهول، فإلى أقصى الغرب هناك منخفض أوسع أين تتراكم الرواسب القارية، حيث يمر به وادي الساحل، ومن الناحية الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية يمكن الوصول إلى بجاية وهي تشكل في حد ذاتها مخرجا هاما من الساحل إلى مرتفعات السهول الوسطى، إذ إن واد الصومام هو بمثابة حد طبيعي يفصل بين إقليم قسنطينة وإقليم الجزائر، وبالتالي فإن الساحل القسنطيني يكون مقسما على النحو التالي: خلجان المناطق التالية (بجاية، جيجل، القل)، وكذلك منطقة سكيكدة، حيث يوجد ميناء سطورة وعنابة والقل قرب الحدود التونسية[1].

2. المنطقة الوسطى:

فهي ضيقة إلى الغرب إلا أنها تتسع كلما توجهنا نحو الشرق، وتتكون في معظمها من سهول مرتفعة وتوجد بها جبال متوسطة الارتفاع ويبلغ طولها ما بين 900 م إلى 1400م مثل جبل يوسف جنوب سطيف وجبل شطاية قرب قسنطينة وجبل مسلولة شرق عين البيضاء، وهذين الأخيرين يشكلان معبرا طبيعيا بين تضاريس الساحل وتضاريس شبه الصحراوية، سواء الأوراس أو بلزمة، كما أن هذه المرتفعات السهلية منقطة بمساحات على شكل بحيرات هامة، وتنقسم منطقة الهضاب العليا القسنطينية إلى قسمين أساسيين هما منطقة الحضنة ومنطقة الهضاب العليا[2].

3. المنطقة شبه الصحراوية:

---

[1] بوعزة بو ضرساية : الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم (1830-1848)، د. ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 23.

[2] نفسه : ص 24

تتكون من سلاسل جبلية متصلة، تمتد من الغرب إلى الشرق تبدأ من جبال الحضنة التي تشرق في جهاتها الجنوبية على الهضاب العليا، وتتضمن اتجاهين الأول شرق وغرب والثاني جنوب غرب وشمال شرقي وتلتقي في جبل " بوطالب " وبالتحديد في جبل " أفغان "، ولا تشكل هاته السلاسل حاجزا منيعا، وذلك بالنسبة للمؤثرات الطبيعية الصحراوية على السهول المرتفعة، وتليها كتلة جبال الأوراس التي تشكل حاجزا طبيعيا ما يبعد عن الهضاب المرتفعة الواقعة إلى الشمال، تأثير المناخ الصحراوي[1].

نتيجة تنوع الأقاليم بالبايلك وخصوبة أراضيه، أثر هذا على مداخيل الجزائر عامة والبايلك خاصة، مما نتج عنه تخفيف العبء على السكان على خلاف ما كان في بايلك التيطري.

المبحث الثاني: الـــوضــع الإقــتــصــادي.

أولى سلاطين بني زيان خلال القرنين السابع والثامن الهجريين اهتماما كبيرا ورعاية كبيرة لاقتصاد الدول الزيانية، هادفين لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرخاء والأمن الغذائي لأفراد المجتمع الزياني، وعرفت تلمسان في عهد السلطان يغمراسن رواجا كبيرا بسبب الأمن والاستقرار[2]، اعتمدت الدولة الزيانية في اقتصادها على الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى التجارة الداخلية والخارجية، حيث أولت اهتماما خاصاً بهذه القطاعات، وتميز إنتاج الإمارة الزيانية بالوفرة، مع قلة عدد سكانها، مما جعلها تشكل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء (السودان الغربي). ونتيجة لذلك، كانت الدولة الزيانية تجني دخلاً كبيراً من حركة التصدير والاستيراد.

1. النشاط الفلاحي:

[1] فلة قشاعي، المولودة الموساوي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771 – 1837)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1990، ص 7.

[2] خليلي بختة : جهود السلطة العثمانية والصلحاء في مواجهة ظاهرة الفقر في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني ما بين القرنين (7و8 هـ / 13 و14م) مجلة كان التاريخية ع الرابع والثلاثون ص 124.

كان النشاط الفلاحي بدولة بني زيان هو العمود الفقري لاقتصادها فكانت تحترف هذا النشاط نسبة كبيرة جدا من سكان القرى والمدن، ويقول صاحب الاستبصار عن البلاد الزيانية "وللمغرب الأوسط مدن كثيرة وهي كثيرة الخصب والزرع كثيرة الغنم والماشية طيبة المراعي"[1] .

والمنتجات الفلاحية في هذه المناطق متنوعة بعض الشيء وليست مقتصرة على الحنطة والشعير فقط بل يشمل النشاط الزراعي زراعة الحبوب من قمح، وذرة، وأنواع الخضر والفواكه، أما القمح والشعير فهو الغالب على تلك الأنواع كلها وكانت تنتجها سهول المغرب الأوسط خاصة المناطق الساحلية والهضاب من واد ملوية إلى وادي يسر حيث الخصوبة والغيث والأودية الجارية بالمياه كوادي شلف ومينة، ومن بين المنتجات الزراعية الأخرى الزيتون والتين والرمان ومن الفواكه والخضر التي كان سكان تلمسان يعرفونها ويزرعونها ببساتينهم الفول الكرنب والخس واللفت والفقوس والخيار والبطيخ والأجاص[2].

أما التمور فقد انحصر إنتاجها بنواحي تلمسان وتيكورارين (شمال توات) أما العسل والشمع اشتهرت بإنتاجهما مدينة الجزائر وتنس واشتهرت بإنتاج القطن والكتان برشك، هنين ومستغانم وندرومة والحرير بشرشال[3].

2. الثروة الحيوانية:

لقد اهتم سكان البلاد الزيانية بتربية الحيوانات فأهتم سكان المناطق الجبلية بتربية المواشي كتوجين ومغراوة، أما قبائل الجنوب فأغلب حيواناتهم المعز والإبل أما تربية الخيل والبغال والحمير فيبدو أنها كانت تتم في رعاية سكان السهول والهضاب، وكان أهل تلمسان وناحيتها يعتنون كذلك بتربية الخيل والبغال والحمير، فهذه الأخيرة كانت تستعمل للركوب

---

[1] بوزياني الدراجي : نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 212

[2] إسماعيل العربي : القارة الافريقية والجزارة الأندلس، الجزائر، 1983، ص ص 158-159

[3] مبخوت بودواية : الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، ع 1، ص 54.

وحمل الأثقال، وغير ذلك أما الخيل فإنها كانت معدة لركوب الفرسان وهنا يجب علينا أن نميز بين تربية الماشية المستقرة، التي تستعمل الحيوان للحاجات المنزلية وبين التربية البدوية للماشية التي تتخذ أهمية أكبر بكثير بسبب الأغراض المطلوبة من الحيوان كالتغذية من لحم وشحم وزبدة وألبان، ولتقديم مادة أولية صناعية كالصوف والجلد أو لاستخدامه كقوة محركة مثل الحصان والجمل والبغال والحمير لأن هذا الحيوان أساس قوام القافلة[1].

3. الصناعة: لقد ظهرت ببلاد المغرب الأوسط صناعات عديدة إذ كانت تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة التطور، فإن صنائع المجتمع البدوي تختلف عنها في المجتمع الحضري فهي تتركز في المجتمع البدوي والريفي حول توفير الطعام والملبس والخيام وبعض الأدوات التي تستعمل في توفير الأمن للناس، ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمع الآخر أي – المتطور – فقد اشتهر بنشاط ومهارة الصناع، وكانت هناك مراكز صناعية منتشرة عبر أنحاء بلاد المغرب الأوسط ومن بين المدن التي اشتهرت بمنتجاتها الصناعية مدينة مسيلة، وجزائر بني مزغنة وتلمسان المدينة العظمى المشهورة بالغرب، وكان صناعها أناس أقوياء يعيشون في هناء ومتعة[2].

4. الأسواق التجارية:

تقوم الأسواق حيث توجد تجمعات سكانية، فكان يخصص السكان مكانا يجتمعون فيه للتبادل التجاري وللتزود بما يحتاجونه من بضائع، ولهذا كان لكل قبيلة أو قبائل متجاورة سوق محلية تجتمع فيه وقد توجد حول كل ماء يقيم حوله الضاربون وفي المحطات التي تقع على الطرق الرئيسية الرابطة بين المدن بالإضافة إلى الأسواق التي تقوم حولها المدن.

وكانت الأسواق تقوم أحيانا في نطاق دائرة أمير يكون قادرا على توفير الأمن والحماية، وكان غالبا ما يحمل السوق اسم ذلك الأمير ومن هذا سوق حمزة، وسوق إبراهيم،

---

[1] موريس لومبارد : الجغرافية التاريخية للعالم الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى، تر: عبد الرحمن حميدة، دار الفكر، دمشق، 1998، ص 230.

[2] حسن الوزان : وصف إفريقيا، ج 2، بيروت، 1983، ص 21.

وسوق يوسف. كانت هذه الأسواق تمثل المركز الاقتصادي للمدينة أو للمنطقة فقد كان يتردد عليها مختلف الناس ممن له غاية تجارية للكسب والشراء.

لقد كانت هذه الأسواق همزة الوصل بين أسواق أوربا وأسواق إفريقيا، والتجار بدولة بني زيان[1].

5. الموارد المالية بالدولة الزيانية:

في بداية تأسيس الدولة الزيانية، قام السلطان يغمراسن بن زيان بإنشاء هياكل إدارية تهتم بالجانب المالي للدولة، حيث أسس دواوين مالية منها ديوان بيت المال أو ديوان الأشغال، وهو ما عرف في تلك الفترة بديوان الأشغال. وكان من ضمن الإجراءات المالية التي اتخذها السلطان يغمراسن بن زيان فرض الجباية على القبائل العربية والبربرية بعد غزوها وفرض الطاعة عليها. يُذكر أن يحي ابن خلدون ذكر في كتابه عن يغمراسن بن زيان وغزواته ضد القبائل العربية، حيث كان يقوم بإعادة الصياغة للنظام الضريبي وفقًا للوضع السياسي والاقتصادي للدولة في تلك الفترة، أنه: "... تخلل هذه السنين من غزوات أمير المسلمين أبي يحيي قدسه الله العرب بصحرائها اثنان وسبعون غزاة إلى أن استعبد أحرارهم واستغرم عن يد وهم صاغرون أموالهم..[2]

كانت الضرائب في العهد الزياني تتشكل من الزكاة والعشر (المضروب على الأراضي) والجزية والضريبة الجمركية والمكوس، فكانت تستفيد الضريبة الجمركية من دخول البضائع وخروجها أموالا كثيرة، حيث حققت الدولة الزيانية من رسوم الجمارك مردودا كبيرا كان يبلغ ثلاثمئة وحتى أربعمائة ألف دينار طوال عديدة من السنوات.

وكانت الجزية تأخذ من الذميين من المسيحيين واليهود الذين كانوا يوجدون في ربوع

---

[1] مبخوت بودواية : مرجع سابق، ص ص 56-57

[2] عبد القادر طويلب ، أحمد حمدي : السياسة المالية للدولة الزيانية بين التنظير والواقع من خلال كتاب ابي حمو موسى الثاني "واسطة السلوك في سياسة الملوك" مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا المجلد 05 ع 1 يناير 2022 ص 317-318.

الدولة وكانت تستثنى من هذه الضريبة على المرأة، والصبي والمجنون والعبد والراهب في ديره، وذي العاهات والمساكين الذين يعيشون من صدقات الناس[1].

وقد تميزت السياسة الجبائية الجبائية للدولة الزيانية بطابع خاص يختلف عما كان عليه في الدولة الموحدية من قبل أو جاراتها في بلاد المغرب الدولة الحفصية أو الدولة المرينية، وذلك أنها من أجل أن تضمن ولاء القبائل العربية لها، قامت بإقطاعها الأراضي والأقاليم، ومعها الضرائب التي يقومون بجبايتها ويكون للدولة الزيانية منها نصيب، وربما يعود ذلك ضعف العصبية الزيانية التي كانت تضطر إلي البحث عن حلفاء لها في كل مرة من القبائل العربية والبربرية لتقوية سلطانها في المنطقة ولمواجهة منافسيها شرقا وغربا[2]

من بين الذين تعرضوا إلي الضرائب في عهد الدولة الزيانية عبد الرحمان ابن خلدون الذي عاصر عهد قوتها وبداية انهيارها وكذلك استبداد الهلاليين بأراضي الدولة بعد أن تعاملت معهم سلطة بني زيان عهد مؤسسها، مما جعلهم يحصلون على أراضي شاسعة من قبل الدولة ويفرضون ضرائب على رعاياها ومن هؤلاء الثعالبة الذين كانوا يأخذون الصدقات والإتاوات على الفلاحين بسهل متيجة، وبنو مالك الذين فرضوا سيطرتهم على المنطقة الواقعة بين غليزان ففرضوا الضرائب، وهذا ما يشير إليه ابن خلدون بقولة " كان بنو مالك بن زغبة لهذا العهد يدفعون الإتاوات على بلد سيرت ومدينة البطحاء وهراوة [3]

المبحث الثالث: الــوضــع الإجــتمــاعــي

حرص سلاطين الدولة الزيانية خلال فترة قوتها على تعزيز الأمن والاستقرار، وكان لهم دور كبير في تأمين طرق النقل والمواصلات، ومكافحة المعتدين على الأموال والقوافل من القبائل المعارضة للسلطة وقطاع الطرق، قاموا بتطبيق تنظيمات جديدة تهدف إلى تعزيز الأمان وفتح المجال لإقامة علاقات تجارية متنوعة بين الشمال والجنوب وداخل المدن،

[1] حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية، مكتبة النهضة الإسلامية، القاهرة، 1962، ص 230.

[2] عبد القادر طويلب، أحمد حمدي : المرجع السابق. ص 324.

[3] مختار حساني : تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال السياسية)، الجزء 1 منشورات الحضارة 2009 بئر توتة الجزائر ص 102.

بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بالتجارة الخارجية، تمتعت الأسواق الداخلية بتنظيم ممتاز وإدارة جيدة، حيث كانت توزع حسب طبيعة النشاط التجاري، كما أنشئت الفنادق لخدمة التجار.

وفعل دور المحتسب الذي كان مسؤولاً عن مراقبة الأسواق ومنع الغش والتدليس من خلال تحديد نظام للتسعير. عملت السلطة السياسية والنخبة الدينية على تنظيم القطاعات الحرفية والتجارية وإعادة ضبطها وفق معايير محددة بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وكان الهدف من هذه الجهود هو خدمة المجتمع وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة وعادلة. أسهمت هذه السياسات في خلق بيئة تجارية نشطة ومستقرة، حيث استطاع التجار ممارسة نشاطاتهم بثقة وأمان، كما أن التنظيم الجيد للأسواق والإجراءات الصارمة ضد الغش ساعدت في تعزيز الثقة بين التجار والمستهلكين، مما أدى إلى ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في الدولة الزيانية.

1. فـئات المجتمع الزيّاني وأثرها:

- **فئة الـحكّـام:**

ارتبط مصطلح الفئة الحاكمة بالوظائف السلطانية المختلفة ومراتبها وما يتصل بها من مهام مسندة حسب التدرج الذي تحدث عنه ابن خلدون، إذ يرى أن مهام السلطان الكبرى لا تزيد عن أربع: الأولى تختص بحماية الرعية كافة، وأداتها الجيش والسلاح، والثانية تتعلق بالمكاتبات والمراسلات للخارج والداخل، وإصدار الأوامر لمن هو بعيد عن السلطان وغائب عنه، والثالثة تهتم بشؤون الجبايات والإنفاق وما يتبعها من حسابات، والرابعة تنشغل بحجب السلطان ومنع الناس عنه، لكي يتفرغ للنظر فيما يصلح حالهم. لقد كان سلاطين بني عبد الواد محل تبجيل واحترام، يستأثرون بجميع السلطات ويتلقبون بالألقاب المختلفة، يبرزون سلطتهم بما وضعوه من مراسيم، إذ كانوا يمرون في أبّهة ومحفوفين بالحرس وسط قرع الطبول والأبواق وكثرة الألوية والرايات، وهي من مظاهر الأبّهة والبذخ التي تضفي على

موكب السلطان رونقًا وهيبة تميزه عن غيره [1].

لقد كان بنو زيان يختارون وزراءهم وحجابهم وكتّابهم وقضاتهم من عائلات معينة، من ذلك أن أغلب الوزراء لم ينحدروا من سلالة الملك، إذ كان يخشى كثيرًا طموحهم، ولكن من جماعات ذات قرابة حصلت لهم خبرة في تصريف شؤون الدولة. ويبدو أن للحاجب في عهد يغمرّاسن (633-681هـ / 1235-1282م) أهمية تفوق مرتبة الوزير، ويتضح ذلك من العبارة التي استعملها يحيى بن خلدون حيث قال: "وحاجبه الأقرب ومساورة الأنصح الفقيه عبدون بن محمد الحباك، من فقهاء الحضرة"، و"خاطبته ملوك الموحدين بذلك، وكان ذا رأي سديد وسياسة، وله في البلد خلف من نمط التجار أخيار"[2].

ومن الكتّاب البارزين في البلاط الزياني الفقيه الخطيب العالم أبو عبد الله محمد بن هدية القريشي، بصير بالوثائق، مشهور الفضل والدين، كتب الرسائل عند الملوك الأوائل من بني يغمرّاسن بن زيان. أما بخصوص خطة الأشغال فقد احتكرها أقرب الناس إلى السلطان في مقدمتهم عبد الرحمن بن محمد بن الملاّح، أبو عبد الله محمد بن على العصامي، محمد بن قضيب الرصاص، وهي من المراتب السامية التي لا تُسند إلا لأهل الثقة وحسن السيرة وفضيلة الأخلاق[3].

- **فئة العلماء والفقهاء:**

كانت لفئة العلماء والفقهاء مكانة متميزة في المغرب الأوسط لتعدد مجالات اختصاصها في المجتمع، وارتباطها بشؤون السياسة والحكم. وكانت الوظائف المسندة لفئة العلماء والفقهاء كثيرة ومتعددة، منها: القضاء والفتوى والشهادة والتوثيق، والخطابة والحسبة

[1] عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة، مرا: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000م، ص 723.

[2] أبو زكرياء يحي بن محمد ابن خلدون : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح: ألفريد بال، الغوثي أبو علي، مط فونطانة، الجزائر.، د س، ص 123.

[3] نفسه : ص 125.

والنظر على الأوقاف وأموال اليتامى وغيرها من المراتب [1]، وربما مال أكثر الفقهاء إلى تولي الرتب الشرعية، ولهذا فرق ابن خلدون بين الوظائف الدينية والمدنية، فسمى الأولى الخطط الدينية، وهي كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى، وسمى الثانية الخطط السلطانية والرتب الملوكية كالوزارة والكتابة والحجابة، وبحكم الوظائف المتعددة لهذه الفئة، فقد كانوا مستشارين للسلاطين، وكانوا في أغلب الأحيان موظفين في الدولة ككتاب وقضاة، وأصحاب حسبة[2]..

وقد نالت فئة العلماء والفقهاء حيزًا من وصايا السلطان أبي حمّو موسى الثاني (760-791هـ / 1359-1388م) لولده أبي تاشفين الثاني (791-795هـ / 1388-1393م)، حيث أمره باتخاذ فقيه يخص نفسه به، ويستشيره في أمور الدين والسياسة، فحثه بقوله: "فلتتخير لنفسك فقيهًا عالمًا موسومًا بالصلاح، سالكًا طرق الرشاد والفلاح، يرشد إلى الهدي، ويهدي إلى الرشاد، ويسدد الأمور ويأمر بالسداد، ليبين لك ما أشكل عليك من الأحكام، وما تأتيه من الحلال وتدعه من الحرام، وما تقف عنده من الأمور الشرعية، التي هي قوام الملك والرعية، وما يصلح لك من الأمور الدنيوية والأخروية، ويخولك للموعظة ويذكرك أحوال الآخرة" [3].

- **أصحاب المهن والصنائع:**

ينطبق هذا الوصف على كبار التجار الذين استطاعوا بفضل نشاطهم تحقيق مكانة اجتماعية راقية، نظرًا للأرباح الطائلة التي جنوها من تجارتهم، مما مكنهم من شراء العقارات وبناء الدور والقصور[4]، أما فئة التجار الصغار، فلم يكن حالهم كحال كبار التجار، ولكن رغم ذلك، كان أرباب الحرفيين على اختلاف صنائعهم كالعطارين والوراقين والقبابين

---

[1] الونشريسي أبو العباس : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص 203.

[2] عبد العزيز فيلالي : تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، فوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 313.

[3] أبو حمو موسى العبد الوادي : واسطة السلوك في سياسة الملوك، مط الدولة، تونس، 1862م.، ص 76.

[4] كمال السيد أبو مصطفى : جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996م، ص 91.

والخراطين والإسكافيين والسراجين والحدادين والدباغين وغيرها من الصنائع يتمتعون بمستوى معيشي راقٍ جدًا.

ويصف حسن الوزان حياة هؤلاء بقوله: "والصناع أناس أقوياء يعيشون في هناء ومتعة، ويحبون التمتع بالحياة"[1]، هذا الوصف الدقيق يعكس المستوى المعيشي والمكانة الاجتماعية المرموقة للحرفيين، ولكنه لا ينطبق بشكل كامل على بعض الحرفيين الصغار الذين كانوا يعملون كأجراء لدى أرباب المهن والصنائع مقابل أجرة زهيدة لا تتعدى نصف دينار، وهو ما تؤكده بعض المصادر التي وصفت أحوالهم بالضائقة والعسيرة [2].

2. بعض العادات والتّقاليد وأثرها في المجتمع الزيّاني:

من عادات سكان المغرب الأوسط في العصر الزياني الاحتفال بالأعياد الدينية مثل المولد النبوي وعيد الأضحى، شأنهم في ذلك شأن المجتمعات والدول الإسلامية الأخرى. ويذكر الونشريسي أن الاحتفال بالمولد النبوي كان يحظى باهتمام كبير من قبل ولاة الأمر وسائر طبقات المجتمع، حيث إعتاد الناس على إيقاد الشموع، والتزين بأجمل الثياب، وركوب الدواب لإظهار الفرح والسرور بمولده عليه الصلاة والسلام، رغم معارضة بعض الفقهاء لهذه الممارسات واعتبارها بدعة[3].

كما كانوا يحتفلون بختان الأطفال بإقامة مأدبة يُدعى إليها الأهل والأقارب، ويشاركون بعضهم البعض فيما يسمى بالصنيع، وهي مجالس اللهو والطرب التي كانت تُصحب غالبًا بالنفخ بالبوق والضرب على العود واحتساء عصير الفواكه.

---

[1] ا لحسن الوزان : مرجع سابق، ص 23.

[2] الونشريسي أبو العباس : مرجع سابق، ص 207.

[3] نفسه : ص211.

الفـــصــل الثانـي : النظام الضريبي في بايلك الشرق

المبحث الأول : الوضع الإقتصادي لبايلك الشرق أثناء العهد العثماني

المبحث الثانـي : أنواع الـــمـــــلكيات العـــقاريـــة

المبحث الأول: الوضع الإقتصادي لبايلك الشرق أثناء العهد العثماني

1-الفلاحة والزراعة

يمكن الوقوف على أهم مميزات اقتصاد الجزائر العثمانية من خلال التعرض للنشطات الاقتصادية بالبلاد من زراعة وصناعة وتجارة [1] " لم يكن للأتراك دور في تطور البنية الاقتصادية لنيابة الجزائر بالرغم من اهتمام الجزائريين بالبحر، لا نجد أثر في إنشاء الموانئ الصالحة للتجارة، وكان ميناء الجزائر هو الميناء الوحيد الصالح للتجارة في حين كانت باقي الموانئ مهملة، ويشير" ستاندرا " الذي زار الجزائر ويتعجب من ضعف النشاط الاقتصادي في البلاد فيقول " غنية وذات خصوبة وكثيرة السكان".

ويفسر هذا الضعف بأنه ناتج عن فقدان الصناعة وانعدام النشطات المنتجة والحواجز التي تقيمها الحكومة من أجل الإشراف على مظاهر الاقتصاد كلها، واحتكارها بالرغم من أن الزراعة كانت المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان، إلا أنها تميزت بالبساطة والبدائية وهذا الوضع أثرا سلبا في مردود الأرض وكميات الانتاج [2] إذ كانت الطرق البدائية التقليدية التي عرفتها الجزائر من الأف السنين هي المستعملة في الزراعة (المحراث والمنجل)، أما نظام " الاوراء الزراعي "، فكان يعتمد على مياه الامطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الأروائية

فضلا عن أن معظم الانهار موسمية الجريان، ولذلك دأبت القبائل على حرث جزء من أراضيها بينما تترك الباقي بورا وفقا لطريقة المناوبة [3]

وقد اكتسبت الزراعة أواخر الفترة العثمانية أهمية كبرى لما لها من تأثير على الأنشطة الزراعية لمنطقة الشرق الجزائري، لارتباطها المباشر بالحياة اليومية وببقية الأنشطة

---

[1] سعيدوني ناصر الدين : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، ط 3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع الجزائر 2012. ص30.

[2] هلايلي حنيفي : أوراق في تاريخ الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2009 ص 152

[3] مؤيد محمود المشهداني ، سلوان رشيد رمضان : أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1830/1518 مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المجلد 5 عدد 16 نيسان 2013 ص 421.422.

الحيوية وبالمبادلات التجارية، فهي توفر أغلب الموارد ذات الاستعمال اليومي، والتبادل من مواد غذائية وموارد أولية لتمويل الاسواق والصناعات، كما أنها تشكل أهم المواد المعدة للتصدير وهذا ما جعلها تشكل أساس الحياة الاقتصادية، ولم تكن المنتجات الفلاحية موضوع الاهتمام بل كانت الارض كذلك محط انظار السلطة والسكان فالكل يسعى لاستعماله[1].

وقد كان النشاط الزراعي في الجزائر يعتمد على الطرق التقليدية التي عرفتها الجزائر منذ الأف السنين، والتي تستعمل في الزراعة وهي المحراث والمنجل أما الاوراء فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الروائية فضلا أن مياه الامطار موسمية [2]

أولى صالح باي اهتمام كبيرا للمجال الاقتصادي عامة الفلاحة خاصة، لقد جاءت فترة حكمه وقد بدأت موارد القرصنة تقهقر. وكان على الاتراك أن يشجعوا الفلاحة حتى يحصلوا على تعويض.. فجعل من الشرق منطقة أولى في الانتاج الزراعي، يقول الاستاذ ناصر الدين سعيدونى حول مجهوداته الاصلاحية "صالح باي عمل جاهدا على تحسين أوضاع الزراعة وتنمية الانتاج الفلاحي، وأستحدث مزروعات جديدة مثل الأرز الذي حول زراعته بسهول الحامة مستعينا في ذلك بنظام الري الدائم، معتما على تشغيل عدد من التوريات لرفع الماء إلي مشاتل الأرز، كما أنه شجع على زراعة الزياتين بالنواحي القريب من قسنطينة، ولعل أهم مشروع زراعي حققه صالح باي استغلال السهول الخصبة القريبة من عين مليلة [3].

2- الصـــناعـــــة

هناك عدة عوامل وراء ازدهار واستمرار الحرف والصنائع ببايلك الشرق الجزائري

---

[1] عبد الرزاق قشوان : الواقع الإقتصادي والإجتماعي في الشرق الجزائري (1219-1282 هـ/1804-1871 م) أطروحة دكتوراه علوم التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2017-2018، ص 75.

[2] زهرة بن بابا. فاطمة بابا : الملكية الجباية في الجزائر خلال العهد العثماني: مذكرة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر. جامعة أدرار، الجزائر 2016-2017 ص 13.

[3] صالح عباد : الجزائر خلال الحكم العثماني 1514-1830 دار هومة الجزائر 2012 ص 178.

عامة والعاصمة قسنطينة خاصة، ومن أهمها نجد وفرة المواد الاولية إذ يعتبر إقليم قسنطينة من أغنى المناطق الجزائرية من وفرة المواد الأولية على اختلافها، وكثرة وتنوع المنتجات الحيوانية من صوف وجلود، وهذا نتيجة لوفرة رؤوس الماشية بالإقليم كالأبقار والأغنام وغيرها من المواشي، ففي هذا المجال يذكر الوزان أن المنطقة (عنابة) بها اعداد كثيرة من البقر والغنم، ووفرة وتنوع المحاصيل النباتية وعلى رأسها الحبوب كالقمح والشعير، الذي كان يزرع في مساحات شاسعة من البايلك في كل من قسنطينة وعنابة وغيرها، من المناطق حيث وفر الأراضي الخصبة والجيدة.

يحتوى إقليم قسنطينة على أنواع متعددة من المعادن وبكميات وفيرة ومن أهم هذه المعادن نجد الحديد في منطقة بونة (عنابة) بجاية وغيرها من المناطق الأخرى، إضافة إلي الرصاص والنحاس، كما كانت بسكرة غنية بالملح، بالإضافة إلى الذهب الذي يجلب من بلاد السودان[1]، مدينة قسنطينة كان يوجد بها 33 مصنعا لدباغة الجلود و176 معملا للأحذية .[2]

ذكر ابن الفكون في نوازله بايلك الشرق وما فيه من حرف، ومهن حرة متوارثه عن الأسر، ففي قسنطينة ذكر 35 حرفة وصنعة منها الجزارة، الدلالة، الكنافة ،السقاية وغيرها ومنهم النجارون فكانت حرف منتشرة على مستوى إقليم قسنطينة، وتقوم على تحويل الأخشاب إلى منتوجات من كراسي وأواني وغيرها، والجزارون فهي مهنة تعلق بالذبح والسلخ وغيرها، والدلالة فقد لعبت دورا هاما في النشاط الاقتصادي والتجاري بالبايلك خاصة المدن، ونجد مهنة البراح، إضافة إلى الخبازون وهي من أهم الصناعات نظرا لأهمية الخبز بالنسبة لسكان إقليم قسنطينة بالإضافة إلى صناعة الحلي في متوارثة ونجدها بصفة خاصة على مستوى الحواضر الكبرى وعلى رأسها قسنطينة ونجد النحاسون والطرازون المختصون في

[1] واقع النشاط الحرفي والصناعي ببايلك الشرق : من خلال كتاب النوازل – نوازل إبن فكون القسنطيني نموذجا– مجلة الدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 7، ع 4 جوا ن 2022 المدية، الجزائر ص 750.

[2] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ص13

الالبسة مثل القندورة القسنطينية [1]

3- الـــــتجـــــــارة:

كانت التجار تتم داخل المدن والقرى والمداشر العمرانية الكبيرة والمتوسطة عن طريق الأسواق الأسبوعية والموسمية، حيث قسمت أسواق البايلك إلى قسمين أسواق محلية تعهده مختلف القبائل في ايام معينة من الأسبوع بحيث يأتي الجميع إليها، واسواق جهوية لا يتجه إليها الناس نظرا لبعد المسافة منها سوق أولاد عبد النور، سوق الحراكته، سوق السكينة وسوق التلاغمة، سوق ورقلة [2]

كانت الاختلافات بين المناطق من حيث الإنتاج الزراعي والصناعي سببا في قيام التجارة الداخلية، حيث كانت المبادلات بين الريف والمدينة بين المناطق الجبلية والسهلية وبين التل والجنوب، تتم أساسا في الأسواق الأسبوعية والسنوية.

هذه الأسواق تقع في أغلبيتها في المناطق الريفية، كانت الإدارة تقيمها وتنظمها وتراقبها كي تحصل على الرسوم، وقد لعبت القبائل الرحالة دورا كبيرا في تنشيط الأسواق السنوية، يتم في هذه الأسواق تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا، المتمثلة أساسا في التمر والماشية والصوف وريش النعام بمنتوجات التل المتمثلة أساسا في الحبوب والزيتون والتين الخ .[3]

ويذهب إليها الناس باكرا من كل الجهات القريبة والبعيدة راجلين أو على الأحمرة والأحصنة والبغال والجمال، يحملون إليها بضائعهم المختلفة وتنشط التجارة في هذه الأسواق خلال فصول الربيع والصيف والخريف أما الشتاء فتتكمش بسبب قساوة البرد وقلة البضائع والمنتوجات [4]

---

[1] واقع النشاط الحرفي والصناعي ببايلك الشرق من خلال كتاب النوازل : المرجع السابق ص 761

[2] سعاد بن تركية. أم الخير بوزيد : الوضع الإقتصادي والإجتماعي لبايلك الشرق في عهد صالح باي (1185-1206 هـ/1771-1792 م) ماستر تاريخ حديث الطالبتين: جامعة غرداية الجزائر 2018/2017 ص69.

[3] صالح عباد : المرجع السابق ص339.

[4] سعاد بن تركية .أم الخير بوزيد : المرجع السابق ص 70

ما يميز بداية العهد العثماني هو تقهقر الحركة التجارية التي حركتها المدن الإيطالية والإسبانية على السواحل الجزائرية وحتى داخل البلاد، ويعود السبب للسيطرة الإسبانية على بعض مواقع السواحل الجهة الغربية وسيطرة الأتراك، على باقي المناطق، وقد أخذت الحبوب موقعا هاما في ضمن الصادرات، خاصة بعد أن تقهقرت موارد القرصنة، كان الشرق الجزائري أكثر المناطق تصديرا لها. يذكر " بارادي " أن أربعين حمولة من الحبوب تخرج من ميناء عنابة في سنة جيدة المحصول، أما أصواف بايلك الشرق فكانت شركة إفريقيا الفرنسية هي التي تحتكرها وتصدرها من عنابة، التي يخرج منها سنويا ما بين 10 و12 الف قنطارا، ولم تكن الجزائر تملك أسطولا بحريا تجاريا فالتجارة الخارجية عبر البحر كانت تعتمد على نقل البضائع عن طريق السفن الأوربية [1]

[1] صالح عباد : المرجع نفسه، ص ص 340-342

المبحث الثاني: أنواع الملكيات العقارية

1. الأراضي الخاصة:

وهي أراضي خاضعة للنظام العام تعطي الحق للمالك في الاستغلال والتصرف فيها بشكل مطلق[1].

أراضي الملك هي أراض يمتلكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة، كانت تنقسم في مجملها إلى ملكيات قريبة من المدن (الفحوص)[2] وكانت أخصبها ملكا للعائلات التركية، وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية وبعض السهول الداخلية والواحات الصحراوية .

والملكيات الخاصة[3] التي تقع بجوار المدن هي في الغالب بساتين للخضر والفواكه مع بعض المزارع المنتجة للحبوب، كان يمتلكها موظفو الدولة وأعيان المدينة وبعض الميسورين من مختلف الطوائف المقيمة داخل أسوار المدن، كضباط الحامية العثمانية والأعيان وبعض الميسورين من أتراك وكراغلة وأندلسيين، كما هو الشأن بفحوص قسنطينة، الجزائر، عنابة، مازونة وتلمسان . والملكيات خاصة بعيدة عن المدن تقع بالمناطق الجبلية والمناطق السهلية الداخلية، وتتميز بعدم الاستقرار وبصغر المساحة وذلك نظرا لخضوعها

---

[1] نذير بن محمد الطيب أوهاب : حماية المال العام في الفقه الاسلامي، ط 1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2001، ص79.

[2] الفحوص هي مجتمعات فلاحية تقع عادةً بالقرب من المدن، وهي تعتبر من الموارد الزراعية الهامة التي عرفت في العصور الإسلامية بالرياض. يمتلك سكان المدن الأراضي فيها ويقومون بالزراعة فيها لصالحهم الشخصي، وفي نهاية العهد العثماني، جزء من هذه الأراضي تحول إلى أوقاف خيرية لا يمكن للحكومة السلطانية الاستيلاء عليها أو التصرف فيها. واشتهرت فحوص المدن في الجزائر وتونس وطرابلس والمغرب وقسنطينة بإنتاجها الزراعي الوفير ومساحتها الشاسعة التي تمتد خارج أسوار المدينة بعشرات الكيلومترات.

[3] الأراضي الخاصة تشكل جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي والاجتماعي في فترة العهد العثماني، وكانت تتبع القوانين واللوائح التي تنظمها وتحمي حقوق مالكيها تحت إشراف السلطة العثمانية.

لأحكام الوراثة والبيع كما أنها تتعرض في كثير من الأحيان للمصادرة من الإدارة العثمانية[1].

فقد كانت تستغل في الغالب في إنتاج الخضر والفواكه لتوافر الماء في بطون الأودية في هذه المناطق، وتخضع في استغلالها إلى التنظيم القبلي والعادات المتوارثة، كما هو الحال في بعض مناطق شمال قسنطينة وريف طرارة شمال تلمسان ومنطقة الأوراس والتيطري والونشريس وفي المناطق الجبلية الرطبة ذات الكثافة السكانية العالية كمنطقة القبائل مثل منطقة جرجرة وغيرها كما ارتكز هذا النوع من الأراضي في بعض السهول الداخلية كسهول الشلف ومعسكر[2].

حيث يعمل في هذه الملكيات عمال تتشكل غالبيتهم من الخماسين والبحارين وبعض الأسرى الذين يتعرضون إلى الاستغلال من طرف المالكين من سكان المدن، وتمتد هذه الملكيات على خمس مراحل هما من مدينة قسنطينة وتشتمل على 11.250 هكتار يستغل منها 9000 هكتار في زراعة الحبوب و4000 هكتار لإنتاج الخضر والفواكه، وتأخذ الدولة منها 20.762 قيمة حبوب[3].

إن استغلال أراضي الملك التي كانت مخصصة للجزائريين كان يعتمد في الأساس على التعاون الجماعي والتضامن داخل الأسرة، وكانت ممارسة شائعة ومعتادة تقوم وفقاً للتقاليد والعادات المحلية. نادراً ما كان هناك ملكية فردية للأراضي، بل كانت تستغل بطرق الاشتراكية التي تمثلت في المبدأ الشيوعي. كانت هذه النهج تحكمها عوامل اجتماعية، منها أهمية وحدة العائلة التي كان لها مفهوم شامل يشمل جميع الأفراد تحت سلطة الأكبر سناً في الأسرة، وعليه فالأراضي تمثل ثروة العائلة والتي يسعى كلّ وفق جهده وتحت سلطة ربّ

[1] بلبروات بن عتو : المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، دار كوكب العلوم، الجزائر 2016م، ج2، ص 633.

[2] محمد الصالح بلعقون : نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر (1519-1830)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مج 6، ع 3، الجزائر، 2022، ص 35-56.

[3] ناصر الدين سعيدوني : الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، من القرن العاشر الى الرابع عشر هجري، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية الحادية والثلاثون، 2010، ص 81

العائلة للمحافظة عليها وتنميتها، وكاستثناء كان الأصحاب هذه الأراضي الحق في التصرف فيها بحرية سواء ببيعها أو إهدائها أو تركها للورثة، أو استغلالها بصفة مباشرة أو عن طريق مختلف العقود كالمغارسة والمساقاة والمزارعة وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1].

كما أن الداي كثيرا ما كان يعمد إلى بيع أراضي البايلك لبعض الأفراد كما كان يقوم ببيع رخص تسمح بتحويل الأراضي العرش إلى أراضي الملك خاصة إلا أن هذا الامتياز لا يمنح إلا للقبائل المسالمة أو التي تساعد الأتراك على محاربة القبائل المتمردة، ويذكر على سبيل المثال ما أوردته لوحة المؤسسات الفرنسية في الجزائر بأن عائل أولاد فكون التي تملك أوسع الأراضي الفلاحية في بايلك قسنطينة قد حصلت عليها منذ دخول الأتراك إلى الجزائر وذلك مكافئة لها عن مساعدتها ليوسف خليفة خير الدين باشا أثناء فتحه لقسنطينة التي كان يدافع عنها أولاد عبد المؤمن[2].

ويلاحظ أن الملكيات الخاصة للأراضي الفلاحية لا سيما تلك التي كانت تقع بالمناطق الريفية كانت في أغلبها صغيرة المساحة، وقد تحولت مع نهاية العهد العثماني[3] بفعل أحكام الوراثة وعمليات البيع والشراء إلى قطع صغيرة متناثرة تتصف في كثير من الأحيان بعدم الاستقرار لتعرضها إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام لا سيما الواقعة منها بفحوص المدن التي لم يجد أصحابها في بعض الفترات وسيلة للمحافظة عليها سوى تحويلها إلى أوقاف أهلية حتى لا يضع ذوي النفوذ والسلطة يدهم طلبها، مثلما سبق بيانه[4]

2. أراضي البايلك :

أراضي البايلك وهي التي يمكن تشبيهها بالأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، فمن بين

---

[1] ناصر الدين سعيدوني : مرجع نفسه، ص 16-17

[2] الشريف سلطاني : أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، دائرة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1977-1978، ص 22

[3] العهد العثماني استمرت فترة حكمه منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر حيث كانت الجزائر تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، وتمت إدارتها بواسطة البايليكات (مقاطعات إدارية) التابعة للإمبراطورية.

[4] محمد الصالح بلعقون : مرجع سابق، ص 44

أراضي البايلك نجد الأراضي المعروفة باسم" الموات "وهي تسمية وفقا للشريعة الإسلامية، تخص الأراضي غير المنتجة، والأراضي التي لا مالك لها وهي على وجه الخصوص الغابات وأراضي الحلفاء، حيث يمكن استصلاحها مع احتفاظ البايلك بحق ضمها إلى أراضي البايلك، أو منحها للقبائل للرعي فيها، بالاتفاق مع البايلك حول المساحات التي يحق لها استغلالها حسب احتياجاتها[1].

من بين أراضي البايلك، يمكن التمييز بين عدة أنواع، ومن أبرزها:

- **الأراضي الميتة**: وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة ويمكن تملكها عن طريق الاستصلاح مع الاحتفاظ حق البايلك بحق ضمها إلى أراضي البايلك أو منحها فيشكل امتياز لمن يريد إحياءها[2].
- **أراضي المخزن**: هذا النوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرضي" العزل "سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان، وقامت أساس على المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور، وهو نوع يختلف عن أرضي أخرى لأنه كان يعد من الحيازات التي يملكها البايلك ويمنحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بدورين هما فلاحة الأرض، وفرض الأمن دون دفعا لضرائب إلا الزكاة والعشر التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين، لأن المعروف عن النظام العثماني في الجزائر أنه أحدث سلطات بالريف والمدينة معا إذ أنه دعم تواجده بقبائل مخزنية، بعد أن منحلها أراضي الملكية المخزن بالشرق تختلف عما هي في الغرب الجزائري، حيث كانت في هذا القطاع الأخير تشبه ملكية العرش إذ كان مستثمروها لا

[1] رشيد فارح : المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري. مداخلة قدمت بالملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، مرجع سابق. ص 90-91.

[2] عيسى شريطية : الريف الجزائري في السينما الاستعمارية الصورة والأيديولوجية دراسة سوسيولوجية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإعلام والاتصال، معهد العلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 1993، ص46.

يبيعونها، ولا يهبونها ولا يسمحون لغيرهم باستغلالها شأنا لملكية الخاصة[1].

- **أراضي الوقف:** التي حبست لإنفاق على للاعمال الخيرية والمؤسسات الدينية وأوكل التصرف فيه الناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء، وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالغرب من المدن الكبرى، حيث أصبحت بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك[2].

كما يدخل في نطاق أراضي البايلك أراضي شاسعة مزروعة، ومزارع وأراضي تعرف باسم العزل تتشكل من أراضي البايلك، تكونت عن طريق المصادرة من القبائل المتمردة، أو الاقتطاع من أراضي العرش، ومثل هذه الأراضي كانت متواجدة بكثرة في إقليم قسنطينة وكانت تشغل من القبائل مقابل إيجار يسمى الحكور.

وكانت أراضي البايلك منتشرة على ربوع التقسيم الإداري لإيالة الجزائر، حيث توزعت على أراضي إقليم دار السلطان[3]، وهي جهاز الحكم المركزي في الجزائر تحت سلطة الداي وأراضي بايلك الشرق أراضي بايلك الغرب وأراضي بايلك التيطري، علما أن عمق الصحراء لم يكن واضح المعالم، ولعل تفسير ذلك من وجهة نظرنا هو ضعف خصوبة جلّ هذه الأراضي مقارنة بالأراضي الفلاحية الواقعة في السهول الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط والسهول الداخلية والهضاب العليا وحتّى بعض مناطق الصحراء الشمالية .

ومهما كان أسلوب الاستغلال في أملاك الدولة أو أراضي البايلك في عهد الدولة العثمانية، إلا أنها خضعت لقاعدة عدم جواز التصرف لحمايتها، إلى غاية الغزو الفرنسي، أين انشغلت الإدارة الفرنسية منذ أول وهلة بتفكيك التراث العقاري الجزائري، بإتباع كافة

---

[1] أحميدة عميراوي : المرجع السابق، ص46.

[2] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص 53

[3] امتد إقليم دار السلطان من دلس شرقا إلى شرشال غربا، وساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، وتضم إقليمي الساحل ومتيجة مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري، وعددا من المدن الأخرى كمدينتي مليانة والقليعة أنظر بالتفصيل : صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر، ط 2012، ص ص 281-282

الوسائل الترهيبية والترغيبية ومحاولته تكوين دومين عام فرنسي في الجزائر إلى غاية ما بعد الاستقلال[1].

3. أراضي المشاع:

تخضع أراضي العرش لملكية القبائل تتواجد في العديد من المناطق، تتميز بحق جميع أفراد القبيلة في الانتفاع بالأرض، وكل قبيلة حرة في تنظيم الاستغلال وفق ما يتماشى مع حاجياتها [2]. فالعرش هو نظام يمنح الهيمنة أو الحق الانتفاع لجميع الأفراد القبيلة، حيث يمكن اعتباره ملكية مشتركة بين أفراد القبيلة، حيث تختلف التسميات هذا النوع من الملكية من منطقة إلى أخرى وهنا اخترت اسم العرش المعروف لدى منطقة الشرق الجزائري وفي جهة الغرب تسمى أراضي سبيقة التي فرنست بكلمة " sabega " وفي مناطق أخرى أراضي مشاعة[3].

وهذه الأراضي تخضع لملكية القبائل، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار فهي تستغل من طرف القبيلة، وتنتقل حيازتها بين أفراد الأسرة عن طريق الميراث دون أن يتملكها أصحابها بسندات رسمية وليس لهم حق التصرف سواء عن طريق البيع أو المبادلة[4].

أراضي المشاع وهي التي تستغل جماعيا ويتصرف فيها سكان القبيلة وتعرف أيضا بأراضي العرش، أو أراضي السبقية، أما عن كيفية استغلالها فيقوم أفراد القبيلة بخدمتها حسب استطاعتهم ويترك الباقي للرعي، وكانت تفرض غرامة سنوية على هذا النوع من الأراضي، وكانت هذه الغرامة تدفع نقدا أما اللزمة والمعونة تدفع من المحاصيل، وقد وجدت

---

[1] رشيد فارح : المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال، وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962) منشور من طرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 وزارة المجاهدين، سنة 2007، ص 94

[2] رشيد فارح : المرجع نفسه، ص 93

[3] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص 52.

[4] رشيد فارح : المرجع السابق، ص 91.

بعض القبائل في المناطق الجبلية، أو في المناطق الصحراوية ظلت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات، ولذا لجأ العثمانيون إلى شن حملات عسكرية عليها وإلزامها بتقديم الإعانات والهدايا عن طريق شيوخها[1].

وكان هذا النوع من الأراضي يمتد على مساحات شاسعة استقر بها البدو وشبه البدو، حيث مارسوا عليها الزراعة والرعي وكان يتميز بالنمط الزراعي الجماعي [2]، ويتولى توزيع هذه الأراضي زعماء القبائل بشكل يتناسب مع قدرات وإمكانات العائلات على الزراعة وتكون هذه القدرة هي المقياس في إعادة التوزيع الدورية، وعالها ما تستغل هذه الأراضي في إنتاج الحبوب باعتماد أسلوب الزراعة الواسعة الذي يقتضي ترك جزء من الأرض بورا لتجدد خصوبتها، كما كان يترك مجال مشترك منها لاستغلاله في الرعي ولجمع الخشب، أما في حالة تغيب أحد الأفراد أو إهماله لحصته من الأرض أو شعورها فإن أعيان القبيلة يتولون تسليمها لمن يخدمها ويتولى شيخ الدوار أو الدشرة تنفيذ ذلك، وعلى أي حال لا يمكن الحديث مطلقا عن الملكية الخاصة لهذه الأراضي[3].

تعتبر أراضي العرش والأراضي المستعصية على البايلك ملكيات تقليدية تتلاءم ونمط المعيشة والروابط الاجتماعية السائدة في الأرياف، تعرف بالسبيقة في الناحية الغربية وبالعرش في الجهات الوسطى والشرقية[4]، يغلب عليها الطابع البدوي والتنظيم القبلي فهي تستغل جماعيا حسب الحاجة وقدرة أفراد القبيلة وتترك الأجزاء غير المستغلة منها للرعي، فهي ملك لجميع عائلات القبيلة، يسمح لكل عائلة منها أن تحرث وتزرع قطعة أرض لسنة أو لسنوات دون أن تصير ملكا لها، ولا تخضع هذه الملكيات لعمليات البيع والشراء أو الوراثة[5].

---

[1] محمد الصالح بلعقون : مرجع سابق، ص 52.

[2] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص 51.

[3] ناصر الدين سعيدوني : المرجع سابق، ص ص 43-44.

[4] فلة القشاعي ، المولود موساوي : المرجع السابق: ص ص77-76.

[5] بلبروات بن عتو: المرجع السابق ص 63

يتواجد أغلب أراضي هذا النوع بالمناطق الممتنعة عن السلطة المباشرة للحكام وتتميز بحصانتها الطبيعية وقلة خصوبتها في مناطق وهران الداخلية وجهات التيطري الجنوبية وأطراف بايلك الشرق، ويشمل القسم الأكبر من مناطق الهضاب العليا وعلى جزء من أراضي التل في الجهات الغربية الوسطى للبايلك التي تمارس فيه الزراعة في فترات متقطعة، وقدر المؤرخ رين Rinn مساحتها في وصفه لأحوال الجزائر تحت حكم آخر الدايات بـ 7825000 هكتار تحتل قبائل المخزن فيها 3400000 هكتار , وكانت ملزمة بدفع الضرائب الزراعية , وأغلبها بعيدة وكانت كل قبيلة تعرف حدود أرضها تستغلها إما بالزراعة أو بالرعي[1].

[1] فله القشاعي ، المولودة مساوي : المرجع السابق، ص 107.

الفصل الثالث : السياسية الضريبية العثمانية في بايلك الشرق

المبحث الأول : أنواع الـــضــرائـــــب

المبحث الثاني : نماذج التحصيل الضريــبـــي

المبحث الثالث : الفرق الضريبي بين الريف والمدن

المبحث الأول : أنـــواع الــضـرائـــب.

شهد بايلك الشرق على غرار باقي بايلكات إيالة الجزائر عدة قوانين وتنظيمات ضريبية أثناء العهد العثماني، هذه التنظيمات هي عبارة عن مجموعة قوانين سنتها السلطات العثمانية وفرضتها على الرعية إن كان في الريف أو المدينة، ومست جميع مناحي الحياة، وهذه الضرائب منها ما كان معروفا وموجودا قبل الوجود العثماني كالضرائب التي فرضتها الشريعة الإسلامية ومنها التي ظهر مع الوجود العثماني استحدثتها السلطة، وقد فرضت على الاملاك العقارية ومنه هنا نتطرق الي أنواع الضرائب:

1. الضريبة على أراضي البايلك:

أ. **نظام الخماسة:** وهو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس من الانتاج، بعد أن توفر له الأرض والمحراث والحيوانات والبذور، وقد دعم العرف السائد في الأرياف الجزائرية آنذاك هذا التعامل الفلاحي، فأصبح يقوم أساسا على إثبات حق إقطاعي في العمل الزراعي، مقابل جزء من المحصول بأحواش دار السلطان أو برتب [1] بايلك قسنطينة أو مزارع بايلك التيطري وبايلك الغرب، ويحصل الخماس مقابل عمله في أرض البايلك مدخولا ماليا محترما مقدرا بثلاثمئة، وثلاثة وأربعين فرنكا لليوم حسب إحصائيات أجريت في أوائل الاحتلال [2] .

فهي تستغل من طرف مالكيها أو يعهد للعمل بها من طرف أشخاص أخرين عن طريق الكراء وعرف في هذه الحالة بالعزل، وينال مالك الأرض في حال استئجارها أربعة أخماس ويترك الخمس الباقي للمستأجر الذي يعرف بالخماس، شريطة أن يساهم صاحب الأرض بالبذور (الزريعة) والمحراث والثيران البغال، ويتقاسم صاحب الأرض مع المستثمر عمليات الحصاد والدرس وتهيئة الأرض، عن طريق نظام الخماسة أما

[1] لفظ محلي يطلق علي مزارع البايليك بالشرق الجزائري.

[2] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830) البصائر الجديدة للنشر والتوزيع باب الزوار، الجزائر 2012 ص 87

المشرف على أراضي العزل في بايلك الشرق الجزائري فهو (قائد الدار) حيث يسهر على حسن استغلالها ويسدد مصاريف القائمين عليها ويراقب جميع المحاصيل والأقوات في البايلك [1]

ب. **نظام التويزة:** وهي بمثابة أعمال سخرية مجانية بأتم معنى الكلمة وتفرض على القبائل الخاضعة (الرعية) التي تتكلف بخدمة أراضي البايلك (العزل) في شكل القيام بأعمال الحرث والبذور والحصاد، بجانب الخماسين العاطلين بتلك المزارع وهو ما يوفر مبالغ ضخمة لخزينة البايلك[2]، وكان يعرف بنظام التويزة (تسخير الرعية)[3]، وأحيانا تجبر الدولة أفرادا من قبائل الرعية، التي هي تحت سلطة خوجة الخيل، أو الباي على العمل لصالح الدولة وهو ما يعرف بالتويزة فإن الدولة غالبا ما تلجأ إلي تسخير الفلاحين في أعمال السخرة، فترغم قبائل الرعية الخاضعة لخوجة الخيل أو البايات على التطوع للعمل لصالح الدولة، ويعرف هذا الاجراء باسم التويزة. [4]

ج. **نظام الحكور:** ويتم مقابل منافع عينية أو نقدية تسلم للجباة آخر السنة، بدون اعتبار للخسائر التي تنتج جراء الجوائح التي تعرض لها المزروعات، بحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح فتأخذ الدولة 12 صاعا من القمح و12 صاعا من الشعير على الجابدة أي بنسبة أقل من 50 بالمئة مما زرعه الفلاح، إذا أخذنا بعين الاعتبار تقديرات السيد واريني لسنة 1841، ومما يلاحظ أن هذا الاستغلال للأرض خلق روابط وصالح متبادلة ما بين المدينة والريف، ذلك أن الحضر ولاسيما الطبقة الموسرة منهم، هم الذين كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين والعاملين والدولة لأن الكراء عادة ما تحظى به الطبقة الميسرة، التي تلجأ بدورها إلى الفلاحين للعمل في الأراضي .

---

[1] ناصر الدين سعيدوني : دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر المعهد الوطني للنشر، الجزائر 1984 ص334

[2] فله القشاعي ، المولودة موساوي : المرجع السابق ص 69

[3] ناصر الدين سعيدوني، المهدي وعبدلي : المرجع السابق، ص32

[4] عمر لمقدم : جوانب من التنظيم المالي للجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الوادي الجزائر 2019 ص388.

ومن أمثلة هذه السياسة ما انتهجه صالح باي من استحداث للحكور والمكافآت والترضيات، فالبايلك لا تتضرر سلطته بهذا الاجراء بل يوطد به نفوذه، ويدعم هيمنته ويحافظ على مصالحه المادية والمعنوية من خلال هذه الاجراءات .[1]

لم يستعمل الحكور في باقي بايلكات الجزائر إلا في قبيلة اولاد قصير في بايلك الغرب حيث تمت مصادرة أراضيها ثم أعيدت لها.

2. الضريبة على الأراضي الخاصة:

أ. **العشور**: كانت ضريبة العشر، في سلم الهيكل الضريبي، تجبى بشكل أساسي من عشر المحاصيل ومن شساعة البلاد وكثرة الجزائريين مقارنة بالعثمانيين وتعدد أوجه التحايل في دفع المتوجب من العشور، لم يكن بالإمكان استمرار هذا النظام البسيط، ويعتبر العشور الضريبة الشرعية الأهم التي تخص المحاصيل الزراعية، بل إن الكمية الكبرى من الضرائب ناتجة عنه، وإذا كان العشور يتم تحصيله باقتطاع عشر الإنتاج، فإن هذه الطريقة لم يعد يعمل بها في العهد العثماني حيث حدث تغيير. [2]

يعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية، والعشور حسب ما يفهم من صريح لفظه لا يتجاوز أخذ البايلك لعشر المحاصيل الزراعية، غير أنه في الواقع مخالف لذلك، فهو يطبق حسب الأعراف المعمول بها أنذاك والمعتمدة أساسا في تقديراتها على مبدأ "الزويجة" أو" الجابدة" التي هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وهي تعادل ثماني إلى عشر هكتارات [3].

فالملكيات الخاصة كان تؤخذ عليها العشور والزكاة التي كانت تحدد حسب عدد الجبدات أو الزويجات بحيث يؤخذ عن كل جابدة صاع، من القمح وصاع من الشعير،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792-1830: مرجع سابق ص 88

[2] توفيق دحماني : المرجع السابق، ص 165.

[3] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني: نفس المرجع ص 83

وتضيف بعض القبائل حمولتين من التين، ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج، وقد كانت ضربة العشر، والزكاة التي تؤخذ من الشرق الجزائري تقدر ب 20.762 صاع من الحبوب نصفها من القمح ونصفها الآخر من الشعير، وفي بايلك التيطري بلغت 1330 حمولة جمل[1]، والعشور يستخلص من الإنتاج من قمح وشعير وتين وغيره عملا بأحكام الشرع، وهي في أصولها تعود الفترة الإسلامية السابقة لوجود العثمانيين بالجزائر.

وقد أصبحت مع الوقت تحدد حسب المساحة فكان يؤخذ عن كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير وحمولة من التين، هذا وقد كانت تعرف هذه الضريبة بضريبة "الجبري" التي يحددها عادة قائد العشور الذي كان يعرف منذ عهد صالح باي "بقائد جبري" وهي تختلف من منطقة إلي أخرى .[2]

وكانت ثلث ملكيات بايلك الشرق الجزائري كانت ملكيات خاصة تخضع لنظام جبائي ضريبي، توفر لمخازن البايلك كل سنة ما يقدر ب 20762 قيسة من القمح والشعير، كما أن مداخيل العشور سنويا يتم الحصول عليها بتنظيمات محكمة منذ حكم صالح باي حتى نهاية الفترة العثمانية، حيث قسم البايلك إلى قسمين قسم شرقي وقسم غربي يفصل بين القسمين واد الحمام، وكان كل قطاع يشرف عليه قائد يسمى ب "قائد الجبري الشرقي" و "قائد الجبري الغربي" اللذان يخضعان لإشراف " قائد الدار"[3].

ب. **الزكـــــاة:** هي الضريبة المفروضة على رأس المال أي الأموال المنقولة والمواشي تقتطع سنويا من الموالين، ومربيي المواشي (الابل، الابقار، الضأن والماعز)، وفقا لما

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي وعبدلي : المرجع السابق ص 32

[2] فلة قشاعي، المولودة الموساوي : المرجع السابق ص 61

[3] عبد الرزاق قشوان : الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الجزائري: اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة الجزائر 2018/2017 ص104

تنص عليه الشريعة الاسلامية السمحاء[1] . وقد اختارت الحكومة العثمانية الإبقاء على الزكاة المجباة من السكان ضمن نصيبها الشرعي، مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة أو بدونها، والسبب الرئيسي في ذلك توجهها لتجنب أي شكل من أشكال الفوضى والاضطراب الاجتماعي المحتمل، ولم يكن بالإمكان أيضا توفير الإمكانات الإدارية التنظيمية والإحصائية والرقابية اللازمة لدى الدولة لجباية كل المستحقات الحقيقية، ونتيجة لذلك بدأت الزكاة المفروضة تأخذ منحى آخر، وتجبى تحت مسميات ودواعي مختلفة، إلا أن مقاديرها التزمت بشكل الزكاة الشرعية كما يظهر في عديد النماذج لضرائب فرضت كذلك .[2]

في الفترة العثمانية ضريبة الزكاة لم تأخذ وفق الشريعة الإسلامية دائما، بل كانت وفق أغراض السلطة العثمانية، ففي الحملات التأديبية كانت عمليات جمع الزكاة عبارة عن غنائم حرب فيمكن أن تجرد القبائل من كل ما تملك من حيوانات وغيرها.

وضريبة الزكاة كانت تقتطع عينا وفقا للشريعة الاسلامية حيث لا زكاة بدون بلوغ النصاب، حيث باي الغرب يدفع ستة الاف رأس غنم ...، وباي الشرق كان يدفع مثله ويزيد ألفي رأس من البقر للبايلك وألف رأس عوائد والتمر والزيتون في كل سنة في يناير، يبعث في كل صيف من كل سنة مركبا مشحونا باللحم والسمن للمراكب الجباية.[3]

3. الضريبة على الأراضي المشاعة:

أ. **الغرامة:** هي ضريبة مستحدثة نقدية أو عينية حسب الظروف والأحوال وهي تعبر عن خضوع القبائل الجبلية للسلطة المركزية، وتختلف عن اللزمة لكونها ملتزمة بتوجيه الحملات العسكرية وليس الإلزام السنوي، كما أنها تؤخذ كل سنة، وقد تؤخذ مرة في

[1] محمد وقاد : ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر. جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر 2020 ص 96

[2] توفيق دحماني : المرجع السابق ص 168

[3] خضرة بومديونة ، سارة قاسمي : نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات (1761-1830 :) مذكرة ماستر تاريخ حديث ومعاصر جامعة غرداية 2017-2018 الجزائر ص 28

بعض سنين، وذلك حسب قدرة الإدارة وحيث أنها تمس في غالب الأحيان القبائل المعادية للسلطة المركزية، الرافضة لنفوذ الحكام[1] .

فالقبائل التي تمارس نوعا بسيطا من الزراعة في الهضاب العليا والواحات تفرض عليها الغرامة عن طريق الزويجة، أما العشائر التي تعتمد في عيشتها على الرعي الإنتاج مثل الحنانشة وأولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة ببايلك الشرق، وأولاد مختار ببايلك التيطري، فتفرض عليها الغرامة مرة واحدة، اعتمادا على معلومات بسيطة لا تستند إلى إحصاء، لأن القائد بمعونة شيوخ الدواوير يقوم بالكشف، عن الثورات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في اوائل الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيام أو غنم أو جمال او زبدة أو عسل أو صوف [2].

فإذا عرفنا مما سبق طبية المناطق المستخلصة منها ضريبة الغرامة والظروف التي تتم فيها كان من الطبيعي من الطبيعي أن نتساءل عن الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لاستخلاص هذه الضريبة، ونجد الجواب في اعتماد الدولة على الحملات العسكرية التي تجردها المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر، أو في الاكتفاء بالرقابة المشددة على الأسواق والمناطق الحيوية التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية [3]، ومنه نقول إن الغرامة " هي ضريبة تفرض على المناطق البعيدة أو الخارجة عن إرادة السلطة كالهضاب والمناطق الجبلية والصحراوية، وتسدد نقدا أو عينا، والغالب أنها كانت تؤخذ عينا في شكل مواشي ومواد غذائية، ومنها من فرضت عليها غرامة عن طريق الزويجة أي كل محراث يجره ثوران ما مقدراه حمولة بعير من القمح

[1] سعاد عقاد : الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان نموذجا رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2013-2014 ص 110

[2] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق: ص90

[3] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ص ص 90-91

وآخر من الشعير[1].

ب. **المعونة:** وهي نوع من الضرائب كان يفرض على قبائل الرعية، بهدف تمويل المحلة في الأرياف، أو لسد نفقات الموظفين، وكانت تستخلص عينا في حالات نادرة تحصل نقدا[2].

وهي مساهمة طارئة غير محددة من الكمية أو القيمة تلزم بها قبائل الرعية الداخلة تحت نفوذ القيادة أو المتعاملة معهم، وتستند شرعا على مبدأ المحافظة على الجماعة الاسلامية لتموين الجند وما يلزمهم من سلاح ودواب والمساهمة في المداخيل الفصلية والسنوية للمقاطعات، وتغطية نفقات الموظفين بالإدارة المركزية في المواسم الدينية والأفراح أو توظف بهدف سد متطلبات السلك الإداري وتدعيم الجهد الحربي، والعونة ضريبة مستحدثة وتعوض اللزمة المتعارف عليها، يتكفل بجمعها شيوخ الدواوير في الأرياف وتحدد نوعيتها وقيمتها حسب درجة خضوع كل قبيلة .[3]

يذكر ناصر الدين سعيدوني أمثلة عن معونة القبائل " وهي تتكون من كمية محددة من التين والزيتون والأغنام مع بعض الكميات من الحبوب ومقادير من الفضة تساهم بها قبائل فليسة التي تقدم ما قيمته خمسمائة **ريال** بوجو وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع مائة خمسة وعشرون ريالا والقبائل المتعاملة مع قائد برج ساباو التي توفر للدولة ثلاثة آلاف بوجو وخمسين قلة زيت ثمنها ألفا بوجو ومائة حمولة جمل من التين الجاف قيمتها خمسة الأف بوجو [4] .

إن فرض المعونة كن راجعا إلى عدم استيفاء ضريبتي العشور والزكاة، بنفقات البايلك عامة والجيش خاصة، وكانت المعونة تؤخذ من السكان لتزويد الجيش ويتم ذلك كل ستة

---

[1] رشيدة شدري معمر: السلطة الروحية والسلطة السياسية في الجزائر ا لعثمانية (1518-1830م) أطروحة دكتوراه تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر 2 الجزائر 2017-2018 ص 473.

[2] توفيق دحماني : المرجع السابق ص180

[3] خضرة بومديونة ، سارة قاسمي : المرجع السابق ص ص49-50

[4] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ص52

أشهر، كما كانت تضرب على المناطق الزراعية المتقلبة التي لم يستعمل فيها مبدأ السكة أو الزويجة، معونة القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الشمالية، فكانت تدفع عن طريق شيوخها للقادة العثمانيين، أما القبائل الجبلية الواقعة في المناطق الوعرة فكانت تفرض عليها ضرائب سنوية رمزية في شكل معونة [1].

ج. **اللزمـة**: وهي ضريبة عينية ونقدية كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا من القبائل النائية جنوب البايلك، أو من القبائل المقيمة في المناطق الجبلية الوعرة، أو من القبائل التي تسكن أقصى الحدود المغربية والتونسية[2]، وقبل التطرق إلى التفاصيل والأمثلة، إن اللزمة والمعونة يرد لفظها مترادفا، وإن اللزمة غالبا ما تمس قبائل الرعية الخاضعة، بينما المعونة تفرض على القبائل الداخلة تحت نفوذ القياد أو المتعاملين معهم[3]، يأخذ من الأراضي القبلية المشاعة (أراضي العرش أو السبيقة) التي تفرض عليها غرامة سنوية تعرف في بعض الأحيان باللزمة أو المعونة أو الخطية والتي بلغت ببايلك الشرق وحده حوالي: 35.700 ريال بوجو[4].

د. **الـخـطيـــة**: وهي ضريبة تفرض عادة على القبائل المتمردة، عند إخضاعها أو طلبها الامان كعقاب لهم عند مخالفتهم القانون أو دية للمجرمين، وهذه الضريبة شكلت إحدى أهم مصادر الدخل ببايلك الشرق حيث قدرت 5/1 من موارد الخزينة عند الحاج احمد باي[5]، ومن أمثلة ذلك ما قام به الباي أحمد طوبال (1808-1811) بعد قضاءه على أحمد شاوش القبائل الذي اغتصب الحكم سنة 1808، وافرغ الخزينة في ظرف 15 يوم، حيث فرض على السكان غرامة مالية مقدرة 200 ألف سلطاني، بالإضافة الى

---

[1] توفيق دحماني : المرجع السابق ص 182

[2] نفسه : ص 175

[3] ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ص 92

[4] ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي : الجزائر في التاريخ: المرجع السابق ص32

[5] فله قشاعي ، المولودة موساوي : المرجع السابق ص67

400 ألف كان يجب دفعها لتقديم الدنوش وهو الأمر الذي أثار خوف وندم السكان [1].

والمعونة هي ضريبة سكان القبائل بصورة فردية عند ارتكاب المخالفات أو القيام بعصيان أو القيام بجرائم ضد القيادة أو الشيوخ.. وكانت تدفع نقدا [2].

وهي غرامة تدفع نقدا أو عينا للتكفير عن خطأ فردي أو جماعي وعادة ما تفرض على الجماعات التي تلجأ إلى حمل السلاح ضد غيرها، كما تفرض أحيانا على القبائل كدليل خضوعها لسلطة الباي، فتلتزم بها القبائل الثائرة عند إخضاعها أو طلبها الامان عوضا عما صدر منها من مخالفة وعصيان، كما تفرض مقابل المخالفات التي يقوم بها أفراد من القبائل بصفة فردية، أو جماعية ويلتجئ شيوخ الدوار أو قائد القبيلة عادة إلى فرض خطية جزافية على مجموعة أفراد القبيلة لعدم التعرف على الجاني أو مرتكب الجريمة.

وقد كانت الخطية تعتبر كدية تدفع لأهل المقتول في حالة الجرائم المرتكبة من طرف أفراد القبائل، وقد فرضتها السلطات العثمانية على أهل القاتل وأوجبتها لأهل المقتول، وكان لها مبلغ محدد وضعته في حدود 10 الاف فرنك.

المبحث الثانـــي: نماذج التحصيل الضريبي

1. جدول ضريبي للحملات العسكرية في إقليم الشرق[3]:

اسم الباي	فترة الحكم	الجهة أو المنطقة	أهم ما سلب من الحملة
الباي صالح بن مصطفى	1771- 1791	وادي ريغ وبني جلاب بني عباس وأولاد نايل والمسيلة وبوسعادة ومنطقة ورقلة	300000 ليال وعدد من العبيد والخيل قطع النخيل قتل 35 رجل ومجموعة من النساء والأطفال وشتت سكانها (210) خيمة وتحصل على غنائم معتبرة

[1] رشيدة شدري معمر: المرجع السابق ص 474

[2] محمد وقاد : المرجع السابق ص 96

[3] عبد الرزاق قشوان : المرجع السابق ص 53

الباي مصطفى بن سليمان الأوزناجي	1795-1798	منطقة قالمة وزردازة و منطقة الأوراس أولاد سيدي سعيد والأعشاش	تمكنت هذه القبائل بإلحاق الهزيمة بالباي
الباي الحاج مصطفى انجليز	1898-1803	قبيلة الحنانشة	قتل فيها قائد الحنانشة
الباي عثمان بن محمد الكبير	1803-1804	ضد النمامشة ثم ضد الشمال القسنطيني	تم القضاء على الباي ومحلته
الباي أحمد طوبال	1808-1811	السقينية منطقة المسيلة	فرض عليها دفع الضرائب وغنائم من رؤوس الماشية
إبراهيم القريتلي باي	1811-1814	النمامشة والعمامرة وبني وجانة بالأوراس	غنم منهم 60000 رأس من الأغنام
محمد تشاكر باي	1814-1818	بلغ عدد الحملات 100 حملة شملت اغلب مناطق البايلك	مصادرة الأراضي وسلب الغنائم قتل العديد من فرسان الحملات وتشريد السكان
أحمد بن عبد الله المملوك باي	1818-1818	بني جلاب وحملة وادي سوف والجنائية والنمامشة والبابور	غرامات مالية ورؤوس الماشية وتكبدت الحملة عزيمة أمام قبيلة العمامرة في الأوراس
إبراهيم القرتلي الغربي باي	1822-1824	منطقة النمامشة	غنم 4000 رأس من الغنم
محمد بن محمدي بن خان باي	1824-1826	منطقة قالمة وسوق أهراس وأولاد دراج و أولاد نايل	تكبدت الحملات هزائم كبيرة من طرف السكان وتقلصت هيبة الباي
احمد بن محمد الشريف باي	1827-1834	منطقة الدير بتبسة وأولاد عيد النور والسقينية والحنائشة وأولاد مسعود	مصادرة الأراضي وغنم رؤوس من الأبقار والماشية والخيول وأضرار في السكان

2. جدول ضريبي يبين عدد الحملات العسكري التأديبية في الشرق الجزائري [1]

فترة حكم البايات	احمد باي القلي (1756-1771)	صالح باي (1771-1792)	شاكر باي (1814-1818)	احمد المملوك باي (1822/1818-1824)	الحاج احمد باي (1826-1837)
الحملات	04	30	100	11	19

3. جدول يبين قيمة الضرائب التي تدفعها قبائل الشرق للبايلك [2]

الناحية الشرقية	عدد القبائل	عدد الجايدات	عدد قيسات العشور		الحكور (الريال-بوجو)
			القمح	الشعير	
المجموع	151	10381	10381	10381	547.137

4. جدول توضيحي لعائدات الدنوش في إقليم الشرق [3]:

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بايلك الشرق
لدي دوتاسي 1725	120.000 ف 300.00 ف
بايصونال 1724-1725	112.000 ف مع الهدايا والترضيات
شاو 1720	من 80.000 الى 100.00 ر
فانتور دوبارادي 1788-1790	228.000 ف
ديبوا ثانفيل 1809	
شالير 1822	60.000 د س

[1] عبد الرزاق قشوان : نفس المرجع ص 107

[2] نفسه : ص 108

[3] خضرة بومديونة ، سارة قاسمي : المرجع السابق ص82

5. عائدات الدنوش في إيالة الجزائر (بايلك الشرق نموذجا)[1]

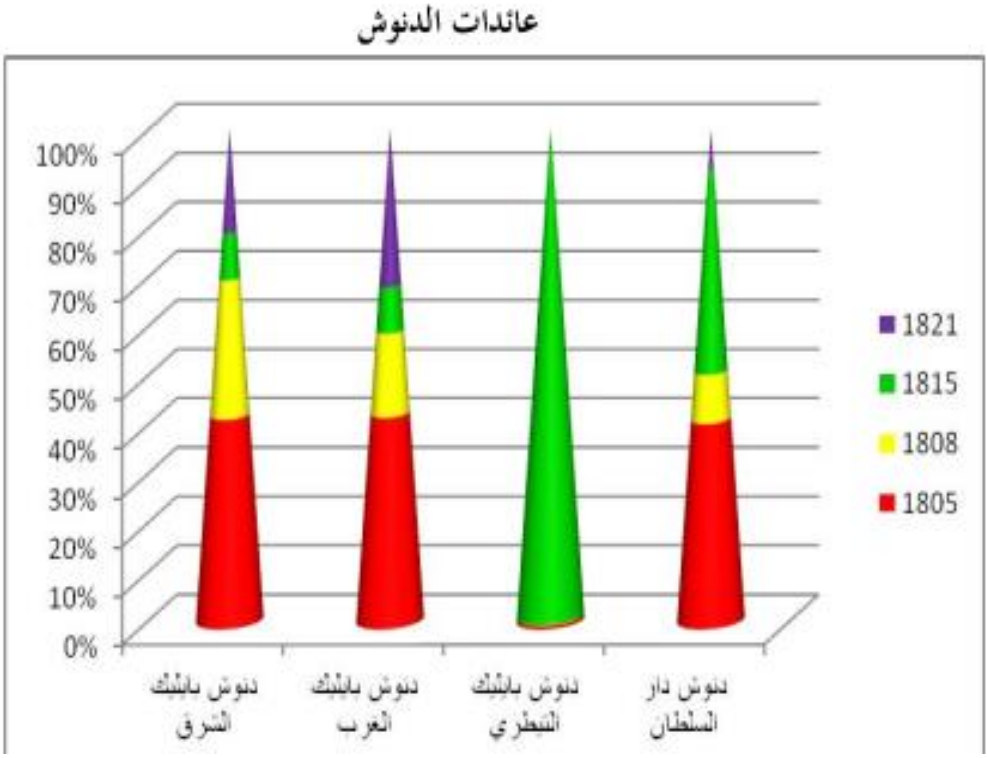

6. جدول مقارنة لموارد الضرائب الزراعية بايلك الشرق وباقي البايلكات [2]

المصدر المعتمد في تقدير الضرائب الزراعية للجزائر العثمانية	المردود الضريبي بدار السلطان	المردود الضريبي لبايليك التيطري	المردود الضريبي لبايليك الشرق (قسنطينة)	المردود الضريبي لبايليك الغرب الوهران	نوع العملة
الدكتور شاو	12000	12000	80000 الى 100000	40000 الى 50000	ريال بوجو
فانتور دوبارادي	50000	67000	228000	273000	قمرش قوي
شالر	16000	4000	6000	75000	دولار

[1] شهرزاد شلبي : المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني المؤسسة المالية نموذجا، اطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر (1798-1830) جامعة باتنة 1 الجزائر 2018-2019، ص 227.

[2] ناصر الدين سعيدوني : الملكية والجباية أثناء العهد العثماني، ط1 دار البصائر للنشر، الجزائر ص 183-184

					اسباني
الشريف زهار	20000	80000	110000	110000	ريال بوجو
مذكرة عن الجزائر 1830	86880	21720	325800	325800	فرنك
كلوزال	100000	150000	406562	500000	فرنك
جانتي دوبرسي	130277	44832	14855	155432	ريال بوجو
روزي	41021.3	/	778811	622402.5	فرنك
ليكان	287500	287000	575000	690000	فرنك
البارون جوشرو	94000	24000	220000	138000	فرنك
روزي	41021.3	/	778811	622402.5	فرنك
فال باريزو	225000	325000	550000	650000	فرنك
أستري	125000	125000	30000	250000	فرنك

7. اللزمة في بايلك الشرق [1]

القبائل	اللزمة بالبوجو	بالفرنك
قبائل بجاية	21.360	348.48
ساحل البابور	7556	13510.80
فرجيوة وميلة	25635	461.43
المجمزع	122.055	98101.80

[1] فلة القشاعي ، المولودة الموساوي : المرجع السابق ص 65

8. المردود الضريبي مقارنة بايلك الشرق وباقى البايلكات [1]

المصدر المعتمد في تقدير الضرائب الزراعية للجزائر العثمانية	المردود الضريبي بدار السلطان	المردود الضريبي لبايليك التيطري	المردود الضريبي لبايليك الشرق (قسنطينة)	المردود الضريبي لبايليك الغرب الوهران	نوع العملة
ليكان	287500	287000	575000	690000	فرنك
البارون جوشرو	94000	24000	220000	138000	فرنك
روزي	41021.3	/	778811	622402.5	فرنك
فال پاريزو	225000	325000	550000	650000	فرنك
استري	125000	125000	300000	250000	فرنك
مذكرة عن الجزائر (1820)	–	–	–	–	فرنك
لا بين	–	–	–	–	فرنك
لوروا	–	–	–	–	فرنك

[1] ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص 350

المبحث الثالث: الفرق الضريبي بين الريف والمدينة

1. الجباية في المدن:

تختص الجباية في المدن على أغلب أنواع الضرائب والرسوم التي تمس **المهن والوظائف** التي يباشرها الشخص ضمن النقابة المهنية أو المجموعة العرقية، أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية بالإضافة إلى أصحاب الدكاكين **التجارية والمحلات الصناعية**، الذين يدفعون رسومهم، ويقوم باستخلاصها الشواش تحت نظر شيخ البلد، كما كانت النقابات المهنية تدفع مغارمها عن طريق أمنائها[1].

وقد كان حكام المدن يشرفون على استخلاص الضرائب والرسوم في داخل المدينة وكان يوضع تحت تصرفهم مجموعة من الموظفين للسهر على أمن المدينة وتنظيم العمليات الإدارية والاقتصادية، وإلى جانب هؤلاء الموظفين كانت توجد في كل مدينة حامية عسكرية والتي تتكون من 60 جنديا، ويشرف على رأسها الآغا[2].

كما يلزم على سكان المدن التي تقيم بها الحاميات العسكرية بتقديم **ضيفة دار السلطان** والتي يقدم بتسليمها شيخ البلد لقائد الفرقة العسكرية "الآغا" عند تجديد الحامية أو حلول المواسم والأعياد الدينية[3]، وكان في كل نوبة عدد من السفارات "الخيام"، تحتوي كل سفرة على 23 رجل في أغلب الأحيان.

كان باي الشرق كل سنة يبعث إلى داي الجزائر بمائة، وكان هذا الباي يدخل إلى الجزائر في فصل الصيف كل ثلاثة أعوام، ويقوم بلبس الخلعة مثل باي الغرب إلا أن هديته التي يهديها للباشا في اليوم الأول حيث يذهب لملاقاته فهي نحو ثلاثين ألف

---

[1] ناصر الدين سعيدوني : ولايات المغرب العثمانية الجزائر تونس طرابلس الغرب، ط2، دار البصائر، الجزائر 2013، ص81

[2] أرزقي شويتام : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830) دار الكتاب العربي الجزائر 2005، ص ص53-52

[3] ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 139

محبوب ذهب[1]، وبعض الهدايا من المصوغ والملبوس وعدد من المواشي التونسية ومن الطيب وعطر الياسمين وعطر الورد وتسابيح العنبر والمرجان والحياك وأمور من المجبود الجلد المطرز بالذهب والأثاث والسمن والمحور (كسكسي يختص بصنعة أهل قسنطينة) والتمر والعسل، زيادة على عدد وافر من العبيد رجالا ونساء وكمية كبيرة من البرانس والأغطية الصوفية والجلود المدبوغة والخيول والحمير والبغال[2] .

كما أن باي الشرق في **عوائد المواسم** وفي زكاة القمح والغنم يشبه بايلك الغرب، أما الشعير فلا، وباي الشرق يزيد نحو ألفي رأس من البقر للبايلك وألف رأس عوائد، ويفرق القمح للعوائد كذلك، وكذلك التمر والزيتون في كل سنة في أينار (يناير)، ويبعث في صيف كل سنة مركبا مشحونا بالشحم والسمن للمراكب الجهادية من مرسى عنابة[3].

ومن خلال كل هذا يجدر بنا كذلك أن نذكر طريقة أخرى لجمع الضرائب وهي طريقة **جمع الدنوش** فحسب الآغا بن عودة المزاري الذي يصف هذه الطريقة بقوله أن للباي شرط في الدخول للجزائر كل ثلاث سنين إن لم يكن به عذر من مرض ونحوه إلا بعث خليفته الأول وهو خليفة الشرق عوضا عنه ويسمى هذا الدخول بالدنوش، وفي يوم دخوله يقع المهرجان العظيم بالجزائر تخرج فيه أكثر الناس من البلاد إلى ملاقاته والتفرج في ذلك المهرجان، ويذكر كذلك أن الباي إذا قدم للجزائر لما يبقى بينه وبينها مسافة سير إلا أربع ساعات، فينزل في محل معزولة يقال له حوش الباي ومنه يقدم للجزائر، فيصل قبل الفجر لمحل يقال عين الربط فينزل به إلى ارتفاع النهار وانفتاح الأبواب فيركب أربابا

[1] أحمد توفيق المدني : محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791) سيرته- حروبه- أعماله- نظام الدولة والحياة العامة في عهده، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 11.

[2] نفسه : ص 115

[3] أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر (1753-1830)، تح وتق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص.47

لدولة من الخزناجات والأغوات وخوجة الخيل والديوان[1]، ليصحبوا الباي وحاشيته لقصر الداي في احتفال بهيج ويوزع أثناء الباي الأموال بكميات كبيرة على مستقبليه، فينال كل موظف نصيبا من الهدايا والترضيات كل حسب رتبته الاجتماعية. فالداي يحظى بعشرين ألف دورو مع المصوغ والهدايا الثمينة، والخزندار ينال ألفي دورو مع بعض الهدايا وحتى الشواش نصيب كل واحد منهم كمية من النقود[2]

وبعد إيصال الخليفة العوائد والضرائب يعود من الجزائر حاملا قفطان الخلعة كهدية شرف من الداي إلى الباي وهو دليل رضا الداي على سلوك الباي وقبوله لهداياه، وقد جرت العادة على أن إهمال هذه الهدية الشرفية قفطان الخلعة يفسر على أنه علامة من عدم رضا الداي عما قدمه له الباين كما يعتبر توقعا صادقا عزل الباي وتنحيته من منصبه[3].

وكانت رسوم وضرائب على **الاقليات العرقية والدينية** ترجع بأصولها الي الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين في البلاد الإسلامية مقابل أمنهم وصيانة معتقداتهم، وتتكفل بدفع الرسوم أمين الجماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفة اليهود معدل قرش واحد لكل فرد [4]

كان **اليهود يدفعون** لخزينة الدولة مبالغ كآلية يتكفل بها كبيره "المقدم" يقدمها إلى الخزناجي أو شيخ البلد، وقد بلغت في مدينة الجزائر ما بين 500 و100 شيك أسبوعيا، وفي مدينة قسنطينة التي نسبة اليهود بها تعادل 10 بالمئة، كان يتسلم منهم قائد الدار عشي الاحتلال 9000 فرنك، أما **الأندلسيون** الذين استقروا في المد ن الساحلية فكانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضخمة قدرت أثناء القرن 16م ب300 دوكة شرشال و800

[1] عودة بن مزاري ابن المزاري عود : طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح يحيى بوعزيز، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 273

[2] ناصر الدين سعيدوني : الملكية والجباية، المرجع السابق، ص ص 139-140

[3] ناصر الدين سعيدوني : الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 156

[4] ناصر الدين سعيدوني : الملكية والجباية: المرجع السابق، ص 314

زياني ذهب [1].

كما أن الجباية في المدن في بايلك الشرق كانت ترتكز على تحصيل الضرائب والرسوم **من السكان والشركات لتمويل الأنشطة الحكومية** والمشاريع العامة. بسبب التنوع الاقتصادي في المدن، فإن الجباية تتضمن مجموعة من الضرائب الموجهة نحو قطاعات مختلفة مثل التجارة والحرف والصناعة تمثلت الجباية التجارية في فرض الضرائب على التجار وأصحاب المحلات والأسواق، وذلك بهدف تنظيم النشاط التجاري وتأمين الإيرادات لدعم الخدمات العامة في المدينة. كما شملت الجباية ضرائب الحرف والمهن، التي كانت تفرض على الحرفيين وأصحاب المهن مثل الحدادين والنجارين والخياطين، وكانت تساهم في تنظيم هذه الأنشطة وتوفير التمويل اللازم للخدمات المحلية.

أما **الضرائب العقارية**، فكانت تشمل الضرائب المفروضة على الممتلكات العقارية مثل المباني والأراضي داخل المدن، وهدفت إلى تمويل تطوير البنية التحتية الحضرية مثل الطرق والجسور والمرافق العامة. وختماً، شملت الجباية الرسوم على الخدمات المقدمة للمواطنين، مثل إصدار التراخيص وجمع النفايات والصرف الصحي، والتي تهدف إلى تمويل وتحسين جودة هذه الخدمات وتوفيرها للمجتمع المحلي.

2. الجباية في الريف

لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة اعتيادية بل كانت تتم تحت الضغط والإكراه في كثير، ولهذا يلتجئ الحكام إلى إرسال الحملات التأديبية الإرغام الأهالي في حالة العصيان والتمرد على دفع ضرائب المتوجبة عليهم مثل الغرامة والخطية والمعونة[2]. وقد اعتمد البايات وقيادهم على طريقتان في جباية الضرائب وهي طريقة النظام

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي : المرجع السابق ص 33

[2] أحمد مريوش : الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007، ص61

الترتيبي[1] والذي يعتمد على أعوان وموظفي البايلك المحليين وعن طريق المحلة.

أ – ا لنظام ا لترتيبي

1- طريقة جمع ا لعشور:

يقوم قائد العشور خلال فترة جمعها بدور مهم جدا وهو يتمتع في أداء مهامه بالاستقلال تجاه قائد الوطن ويلحق مباشرة بكاتب العشور[2] المقيم بمدينة الجزائر ويؤدي قائد العشور جولة سنوية يرافقه القائد والشيوخ لتقدير وإحصاء عدد السكنات أو المساحات المزروعة من طرف الدواوير المختلفة وليكون المزارعون مسؤولين عن تقديم العشور في فترة جني المحاصيل[3]، ويدون ذلك في وثيقة تعرف بالتذكرة مقابل حصوله على بوجو واحد لشخصه وتعويض صغير لكاتبه[4]، هذه الوثيقة يلزم بها الشيوخ ويتولى حفظها القيادة، كما يرسل منها نسخة ثانية إلى الباي[5].

وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه بقوله: "إن القائد في كل قبيلة مجبر على إحصاء عدد الفلاحين المالكين للمحاريث، وبعد ذلك يسلم نسخة صحيحة للقابض الذي يجمع الضرائب حسب ذلك الإحصاء ويعطي الإيصالات لكل فرد ويتفقد الكميات المقبوضة من الحبوب ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة"[6] .

أما إذا حدثت بعض الأمور كالآفات مثل قدوم الجراد أو الجفاف وغيرها من

---

[1] النظام الترتيبي هو الإطار الذي ينظم وينظم الترتيب والتنظيم في مجتمع معين أو في نظام معين. يمثل النظام الترتيبي مجموعة من القوانين والأنظمة والإجراءات التي تحدد العلاقات بين الكيانات والأفراد والهياكل داخل المجتمع أو النظام، وتوجه سلوكهم وتنظم أدوارهم وواجباتهم.

[2] بكاتب العشور هو الشخص المسؤول عن تسجيل وتوثيق المدفوعات المالية المتعلقة بجمع العشور أو الزكاة أو أية تبرعات دينية أخرى. هذا الشخص يكون مسؤولًا عن توثيق المبالغ المدفوعة، وضمان توجيهها بالشكل المناسب وفقًا للتعاليم الدينية أو الشرائع الدينية.

[3] توفيق دحماني: المرجع السابق ص213

[4] ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 195.

[5] فلة القشاعي ، المولودة موساوي : المرجع السابق، ص 57

[6] حمدان بن عثمان خوجة : المرأة تح محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 144

الأسباب المؤدية إلى تلف أو نقص المحصول، فقد كان يدفع أقل ما يدفعه في حالة المحصول الجيد، وهذا بعد التحقق من ذلك، وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة أنه عندما يثبت أن الأرض لم تنتج شيئا فإن المزارعين يعفون من الضرائب[1].

2- طـريـقـة جـمـع ا لـزكـاة:

يكلف بجمع الزكاة قيادة الأوطان ويساعدهم في ذلك فرسان المخزن وتحت إشراف الشيخ حيث يتم إحصاء رؤوس الماشية العائدة لكل فرقة أو دشرة، وذلك بهدف تحديد قيمة الزكاة برضا أفرادها[2]، وكان دفع الزكاة يتم على كل دوار ثم يتم التشاور بين شيخ الدوار وسكانه من أجل التوزيع العادي لكل فرد أما في سنوات السيئة وعند الأوبئة والمجاعات، فكان يتم تأجيل الدفع إلى غاية السنة القادمة [3].

ونظرا لطبيعة الزكاة المتغيرة كل سنة يتزايد أو يقلص عدد رؤوس الماشية يكون من الصعب تقدير عدد الرؤوس التي يقتطعها البايلك[4]، وعندما يتم تحصيل الزكاة. تؤخذ إلى مراكز البايلك حيث تباع بعناية أعوان بيت المال أو عمال الخزينة في المزاد العمومي وما ينتج عن ذلك من موارد تنقل إلى الباي ثم الداي[5].

وما يجدر الإشارة إليه هو أن قبائل المخزن[6] حظيت بالإعفاء من دفع الضرائب وإن كان لزاما على بعض القبائل المخازنية أن تساهم بقسط من الواجبات المالية لم تكن تنقص من إمتيازاتها مادامت لم تتجاوز سدسي المحصول، ولم تتعد تقديم حصان واحد وبعض

---

[1] نفسه : ص 8.

[2] ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية , المرجع السابق، ص 181

[3] توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 215.

[4] ناصر الدين سعيدوني الحياة الريفية : المرجع السابق، ص 181

[5] توفيق دحماني : المرجع السابق، ص 215

[6] هي همزة وصل بين الحاكم والمحكوم، ولها مهام إدارية وعسكرية، وهي جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية وهم جباة الضرائب. ينظر: عائشة غطاس ص 181.

الخرفان في وقت كانت قبائل الرعية[1]، يستخلص منها 115 فرنكا ما يعادل 28 خروفا سنويا زيادة على الزكاة والعشور. مع العلم أن ما تقدمه قبائل المخزن من زكاة وعشور يدفع في شكل إنتاج عيني من نوع المحصول، أما ما تقدمه قبائل الرعية فكان يتم في شكل مبالغ نقدية، مما يخطر إلى بيع محاصيلها بثمن بخس لتحصل على النقود اللازمة لتسديد الضرائب[2].

3- ا لـغـرامــة وا لـمعـونـة وغـيـرهـا:

لقد كان للباي صبايحية يتبعونه في خرجاته، حيث يرسلهم إلى قبض الغرامات التي تفرض القبائل بقيادة قائد الدين[3]. وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان، وتفرض على القبائل التي تمارس نوع بسيط من الزراعة في الهضاب العليا والواحات [4]. ويقوم بجمعها القائد بمعونة شيوخ الدواوير بالكشف عن الثروات ويوزع حصص الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام في أوائل الربيع، لتسلم مباشرة بعد ذلك لخليفة الباي في شكل خيل أو غنم أو زبدة أو عسل أو صوف. ولقد كان سكان المناطق السهلية الواقعة جنوب قسنطينة والمدية ومعسكر، يدفعون دورو إسباني للحصول على حق المرور لقوافلهم ويقدمون خروفا عن كل قطيع للحصول على حق الرعي في فصل الصيف[5].

أما المعونة فكان يتم تحصيلها بنفس طريقة العشور من قبل خوجة المعونة، الذي كان يودع ضرائبه. إما في مخزن الزرع أو في دار المعونة كما كان مختلف الجباة يجبون

---

[1] هي قبائل البايلك الخاضعة لسلطة البايات يحكمها شيخ العرب تحت سلطة خوجة الخيل، وكانت لها عدة وظائف تقديم الخماسين للزراعة، نقل الحبوب المزروعة. ينظر: عائشة غطاس المرجع السابق، ص 179-181

[2] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 221

[3] توفيق دحماني : المرجع السابق، ص 216.

[4] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي، المرجع السابق، ص 90

[5] المرجع نفسه : ص ص 90-91

ضرائبهم المكلفين بها بالطرق نفسها[1] .

ب- نـظـــــام ا لـمحلـــــــة

يذكر سعيدوني أن محلة بايلك قسنطينة تتشكل من 60 خيمة وتتألف الخيمة الواحدة من 25 رجل[2]. أما محلة بايلك التيطري فهي تنطلق من عين الربط وتلتحق بالبايلك عن طريق الأخضرية ووادي يسر، ومن ثمة تجتاح سهول عريب وتمر بسور الغزلان وعندما تبلغ البرواقية يعود الجند التركي إلى الجزائر بقيادة الآغا ويرجع جنود المحلة إلى المدية[3]. ولقد تعرضت قبائل الرعية للاضطهاد والإكراه والقسر والاستغلال المستمر من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن فاستخلصت منها الضرائب الثقيلة وأرغمت على بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة[4].

فهم بهذه الطريقة لا يجبرون الأهالي على الخضوع للداي بل يجبرونهم على دفع مثل هذه الضرائب كما يحددها هم[5]، ولا يمكن لأي شخص أن يتجنبها أو يتهرب منها مادام ليس في مقدوره أن يشتكي من الوسائل العنيفة التي يمارسها هؤلاء البايات في حقهم[6]. وهذا ما وضحه الشريف الزهار الذي عاصر هذه المرحلة بقوله: "الخلفاء يأتون في آخر الربيع فيخرجون معهم الأمحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم وارتكاب الظلمات ونهب أموال المسلمين وما وقع هذا، حتى صار الناس فجارا

---

[1] توفيق دحماني : المرجع السابق، ص 216

[2] ناصر الدين سعيدوني : الشرق الجزائري، ببايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 157

[3] ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 144

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي : تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 107

[5] ستيفن جيمس ويلسون : الأسرى الأمريكان في الجزائر (1785-1797) تر على تابليت منشورات ثالة الجزائر، 2007، ص175

[6] ها بنسترايت ج. أو: رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر، ناصر الدين سعيدوني، ط2، البصائر، الجزائر، 2013. ص 84

والأمراء ظالمين [1].

إذا حاول الأهالي أحيانا الهجوم على المعتدي في شعب جبال ضيقة من خلال الممرات التي يجبرون على المرور منها. يقوم الأهالي بقتل عدد من الأتراك، لكنهم يفرون بعد الطلقة النارية الأولى إلى فجوات الصخور المخدرة للجبال[2] .

بما أن جباية الضرائب تعتمد على المحلة، فإنه كانت هناك حملات تشن على القبائل منها في بايلك الشرق قاد صالح باي في عام 1788 م، حملة كبيرة إلى الجنوب الصحراوي لمعاقبة شيخ الدواودة محمد الدباج وشيخ تقرت فرحات بن جلاب لرفضها دفع الضرائب للبايلك[3]، وحملة الباي أحمد المملوك سنة 1818 ضد بني جلاب بتقرت وحملات إبراهيم ابن على سنة 1822 على قبيلة النمامشة وكذلك حملات آخر بايات قسنطينة الحاج أحمد أما في الغرب فنجد حملة محمد الكبير سنة 1785 بنواحي الأغواط وعين ماضي[4].

وكانت هذه الحملات تترك وراءها الخراب والدمار وتعود في الغالب بغنائم هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والعجول حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد ينهار نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أفقدت هذه القبائل ثروتها[5] .

---

[1] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 35.

[2] ستيفن جيمس ويلسون : المصدر السابق، ص 176

[3] صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،1974، ص 64.

[4] ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 145

[5] سعاد عقاد : الفلاحون الجزائريين والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830)، دار السلطان أنموذج، رسالة ماجستير في التاريخ الحدي والمعاصر، إشراف، دادة محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 157-158.

الفـــصـــل الرابع: إنعكاس السياسة الضريبية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي

المبحث الأول : ظـهور الــتمـردات والــثــورات

المبحث الثـانـي : تــأثــيرها الإجتماعي على الـسكــان

المبحث الثالث : تأثيرها على العلاقة بين السكان والسلطة العثمانية

المبحث الأول: ظـــــهـــور ا لـــــــتمـــردات والثورات

لقد كانت علاقة السلطات العثمانية بالرعية مبني على مبدأ المصالح وقد تجلى ذلك من خلال مجموعة الامتيازات التي كانت تمنحها للزعمات المحلية ولشيوخ القبائل وللقادة وزعماء الطريقة المنتشرة عبر جميع مناطق إيالة الجزائر، فقد كان هؤلاء يضمنون رعاية مصالحها سواءا في المدن أو الأرياف خصوصا في موضوع الضرائب، فكانوا يضمنون جبيها وتحصيلها من الرعية عن طريقهم، ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر تراجع النفوذ الخارجي للسلطة العثمانية في البحر المتوسط، وتناقصت العائدات البحرية والغنائم، كان اتجاه السطات الى الداخل فكان أن قامت بزيادة الأعباء الضريبية على السكان المحليين الجزائريين،

وبمرور الوقت والسنوات أثقل كاهل الرعية من الجزائريين من هذه الضرائب المتزايدة، وكان رفضهم حتى لطريقة تحصيلها التي أصبحت تعرف تعسفا من طرف المكلفين بتحصيلها، فذاقوا ذرعا وأعلنوا رفضهم المطلق لها، فكان الرفض من طرف السكان وشيوخ الزوايا والقبائل والقادة الطرقيين عبر كامل إيالة الجزائر.

وقد عرف إقليم الشرق على غرار باقي المناطق عدة حوادث رفض من خلالها السكان السياسة الضريبية، وتطور الأمر ليصبح عبارة عن تمردات جماعية عبر من خلالها القبائل الكبرى عبر المناطق كلها عن رفضهم، وعدم قدرتهم على دفع هذه الضرائب المتزايدة، ليتطور الامر ويصبح عبارة عن ثورات منظمة كان على رأسها الزعمات المحلية من شيوخ القبائل والطرق الصوفية التي كان لها نفوذ كبير لدى السكان المحليين.

وقد عرف إقليم الشرق ثورة كبيرة قادة ابن الاحرش الذي عبر عن رفضه للسياسة العثمانية وأبدى سخطه من التصرفات العثمانية اتجاه الجزائريين.

من خلال الأحداث التي عاشها ابن الاحرش يمكن أن نقسم حياته إلى ثلاث مراحل، الأولى انتقل اثناءها إلى المشرق لأداء فريضة الحج، والثانية تزعم خلالها الثورة بالشمال القسنطيني ضد حكم البايات، والثالثة انتهت باختفائه وموته بعد أن تعرض لمتابعة الحكام

ومعادات زعماء القبائل الكبرى المتعاملة مع البايلك [1]

1- ثورة إبن الاحرش (1804-1807م) في إقليم الشرق:

تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد الله الشريف الملقب "بالبودالى" الذي تزعم الانتفاضة في الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798-1805) الذي كلف عثمان باي بالقضاء على ابن الاحرش وزمرته[2] وابن الاحرش هو أحد أتباع الطريقة الدرقاوية، انطلقت ثورته في بايلك الشرق مع بداية سنة 1804م بعدما تهيأت له أسباب عدة داخل البلاد وفي مقدمتها انتهاج البايات لسياسة مالية مجحفة هدفها جمع الضرائب واستخلاصها وبقيامهم بحملات عسكرية لمعاقبة الممتنعين عن أدائها، إضافة إلى الفساد الحاصل في البلاد بعد تواطؤ الداي مصطفى مع اليهوديين بكري وبوشناق مما عرض البلاد المجاعة وقحط شديد[3].

أمام التصرفات الجائرة لبعض الحكام ومحاولة البايات مد نفوذهم إلى المناطق الممتنعة عن سلطتهم، واعتمادهم على القمع العسكري في حالة العصيان والتمرد، جعل القبائل يقومون بسلسلة من الانتفاضات مثل انتفاضة الحنانشة التي قمعها الباي إنكليز والنمامشة التي قضى عليها الباي عثمان بقسوة شديدة وأيضا لعدم مبالاة باي قسنطينة عثمان، بشؤون الرعية[4].

توجه ابن الأحرش إلى عاصمة البايلك فحاصرها 1219هـ / 1804م، فرفض أهلها تسليمها وصمموا على المقاتلة حتى النصر أو الموت فسعوا إلى حمايتها، فجهزوا جيشاً بلغ حوالي ألف مقاتل بقيادة أحمد بن الأبيض وابن الفكون والتقى الجمعان وبدأت المعركة،

---

[1] ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأ بحاث في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص 267

[2] حنيفي هلايلي : أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى عين مليلة، الجزائر ،2008 ص 23.

[3] المزاري الأغا بن عودة : طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى القرن التاسع عشر، تح ود بوعزيز يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ج 1، ص 299

[4] زينب جعني : ثورة إبن الأحرش في بايليك الشرق (1800-1807م)، في مجلة عصور الجديدة، ع18وهران، خريف أكتوبر 1436 1437 هـ / 2015، ص 133

ودافع السكان عن أرضهم، انتهت بانتصار الأهالي وهزيمة ابن الأحرش وتراجعه إلى وادي الزهور وقتل الكثير من أتباعه نحو مائتي قتيل في صفوفه، ثم حاول في ليل نفس اليوم الإغارة على المدينة مرة ثانية للاستيلاء عليها، لكنه فشل في ذلك، بسبب قوة مدافعها وانشغال جيشه بجمع الغنائم ونهب الإسطبلات ما أوقع فوضى بين صفوفه[1].

بعد موت عثمان باي، استقدم قائد الخشنة شيخ العرب بقسنطينة عبد الله خوجة وأولاه بايا على قسنطينة، ثم جهز "محلة" وخرج لطلب ابن الأحرش، ونجح في هزمه قرب مدينة ميلة، ثم استطاع الباي هزيمته والقضاء على الثورة عندما حاول ابن الأحرش ضرب حصار على مدينة بجاية، بعدما تحالف الأتراك مع عائلة المقراني وذلك في معركة الربط سنة 1806م، حيث أضطر للفرار والالتحاق بشيخ الدرقاوة في بايلك الغرب 1807م[2].

التحق ابن الاحرش بقوات أبن الشريف عبد القادر الدرقاوي في مطلع 1807 وخاض بجانب ابن الشريف الدرقاوي عدة معارك منها معركة" يوم السدرة " ومعركة "جديوية" ومعركة "يوم ابن الاحرش" سميت باسمه لموت جماعة من الطلبة كانوا معه وبعد انتهاء انتفاضة درقاوة تم قتله على يد ابن الشريف الدرقاوي الذى رأى فيه منافسا خطيرا له[3].

وما يهمنا في ثورة ابن الاحرش هو ليس إعطاء تفاصيلها الموجودة كثيرا في المصادر بقدر ما نود معرفة نتائجها، حيث أثرت كثيرا على قدرات البايلك المادية والعسكرية، فنهبت الكثير من الأملاك، في المدن والارياف، وأتلفت المزروعات وقتل الكثيرون كان أهمهم قتل الباي عثمان في وادي الزهور، والمهم في الاخير أنه تم القضاء على ثورة هذا التمرد صعوبة كبيرة [4]

إلا أن هذه الثورة تميزت بحدتها وانتشارها بين أغلب سكان الشمال القسنطيني، تعكس

---

[1] سعاد عقاد : المرجع السابق، ص 129.

[2] عبد القادر صحراوي : ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر في أواخر العهد العثماني، في مجلة الحوار المتوسطي، 16-15 مارس 2017 م، ص462

[3] ناصر الدين سعيدوني : تاريخ الجزائر في العهد العثماني : مرجع سابق ص344-345

[4] توفيق دحماني : المرجع السابق ص 414

بصدق طابع العداء والتخوف الذي أصبح يميز العلاقة بين الأهالي والريف في هذه الجهات، والجهاز المركزي في قسنطينة، نتيجة السياسة المالية، وطريقة رجال البايلك في استخلاص الضريبة [1].

2 – ثـورات وتـمـرات في اقـلـيـم الشـــرق

زيادة على ثورة ابن الاحرش كانت عرفت باقي مناطق إقليم الشرق عدة تمردات وانتفاضات رفضا للسياسة الجبائية والتعسف الممارس في جبيها، منها (أسرة سلاطين 1788 بني جلاب) في توقرت التي رفضت سلطة وممارسات البايلك، فشن صالح باي حملة عليها وأتبعها بسلطة بايلك الشرق، إضافة إلى (تمرد الذواودة) في نواحي الزيبان فقد تحدت السلطة العثمانية، وفي عهد زعيمها شيخ العرب صخري بن أحمد الذوادي بسطت نفوذها على أولاد عزام ونقوسة وبسكرة وامتدت سلطتها على الهضاب الشمالية فشملت قبيلة ريغة التي عرفت برفضها الانصياع لدفع الضرائب، زيادة على تمرد (زعيم أسرة بوعكاز) الذي أعلن تمرده ورفضة السياسة الضريبية العثمانية في المناطق الممتدة من تقرت وواد سوف حتي بسكرة .

ومن خلال دراسة كل هذه التمردات والثورات والانتفاضات يتضح لنا جليا أن السياسة الضريبة كانت بعيدة كل البعد عن تحقيق العدالة الاجتماعية التي كانت تدعيها السلطة العثمانية، والمساواة بين السكان. ولا أدل من ذلك إلا تلك الحملات العسكرية التي كانت تقوم بها السلطة العثمانية لإجبار الرعية والقبائل على دفع الضرائب وما كان يصحبها من تعسف وممارسات، كانت هي السبب في اندلاع حركات التمرد عبر مختلف نواحي إقليم الشرق خاصة وباقي الجزائر عامة، ولعل من خلال هذا الملحق نتعرف على أهم التمردات في جميع نواحي إيالة الجزائر [2]

[1] فلة القشاعي، المولودة الموساوي : المرجع السابق ص 164

[2] محمد وقاد : المرجع السابق 106

التمرد أو العصيان	الإطار الزماني	الإطار المكاني
– انتفاضة بن قانة وبوعكاز وبن جلاب	1788	الصحراء الشرقية
– تمرد الحنانشة	1805-1803	الهضاب العليا
– تمرد أولاد عبد النور	1812-1811	الهضاب العليا
– تمرد مجانة	1813	الهضاب العليا
– تمرد الأوراس والنمامشة	////	أوراس النمامشة
– عصيان سيدي يحي بن سليمان وابنه عبد الله احمد	////	الأوراس
– تمرد أولاد سلطان ببلزمة	////	الأوراس
– انتفاضة أولاد سعيد وأولاد موسى والأعشاش	////	الأوراس
– تمرد النمامشة والحراكتة	1822-1817-1803	الأوراس
– تمرد الذواورة	////	نواحي الزيبان
– تمرد زعيم أسرة بوعكاز بن سعيد	////	من تقرت إلى واد سوف

المبحث الثاني: تـــــأ ثـــيـــرها الإجتماعي عـلـى الـســـكـان

السياسة الضريبة التي اعتمدتها السلطة العثمانية في إيالة الجزائر كان لها الأثر البالغ في حياة الجزائيين وعبروا عن رفضهم لها بتلك الثورات، والانتفاضات والتمردات كتعبير عن عدم القبول بها، لكن تلك السياسة الضريبية كان لها أيضا الأثر الواضح في حياتهم، وفي معيشتهم بصفة عامة، إذ خلفت السياسة الضريبية مجموعة تداعيات وأثار اجتماعية استمرت لسنوات.

لقد أثرت السياسة الجبائية لجمع الضرائب على تصنيف السكان، خاصة بعد أن زاد نظامها تعقيدا وثقلا على كامل سكان الأرياف، وتعدد طرق جمعها ودفعها [1] واتسمت علاقة الإدارة العثمانية مع بعض القبائل كقبائل المخزن التي كانت أشبه بالذراع الأيمن لها، بفضل الخدمات التي عملت على تقديمها من الناحية العسكرية وكذا الإدارية على أنها تحظى بالامتيازات كالإعفاء من الضرائب اللازمة على سكان الريف، ماعدا الضرائب الشرعية إضافة إلى تدعيم حكمها ونفوذها [2] .

1 بن عتو بلربوات : المرجع السابق، ص323

[2] ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية: مرجع سابق ص 206-207

أما قبائل الرعية فكانت تتحمل الجزء الأكبر من عبء الضرائب، إلى درجة أنه تحول الكثير من أعضائها إلى عمال مستأجرين وإلى ممارسة الرعي والترحال الموسمي[1]

وأثرت السياسة الضريبية على تصنيف السكان خاصة في الريف حيث نجد، قبائل المخزن معفية من الضرائب ماعدا الضرائب التي أقرها الاسلام كالزكاة والعشور، وكانت تحظى بوضعية اجتماعية خاصة ومميزة، إذ تواجد العنصر التركي في بالريف يكاد يكون منعدما بخلاف المدن ومنه فإن هذه القبائل كانت تمثل أعلى الهرم الاجتماعي، بدلا عن العنصر الحاكم في البلاد[2] وقد أدى اقتطاع الضرائب إلى ثراء بعض قبائل على حساب البعض الآخر، ما شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين القبائل وسكان المدن، والارياف في الوقت الذي كان سكان المدن لا يدفعون موارد مالية على ملكياتهم العقارية إلا ضرائب زهيدة [3] إضافة الى ذلك تأثير الضرائب كان بين السكان أنفسهم وذلك في رؤية سكان المدن لسكان الأرياف والعكس [4]

أثر النظام الضريبي على الوضع الديمغرافي اذ أدى الى تناقص السكان من جهة والحملات العسكرية التي شنت على السكان بسبب جباية الضرائب [5] ونضيف إلى ذلك تأثير الضرائب على عدد السكان الذي تناقص إبتداءا من أواخر القرن 18 م، وذلك بسبب الثورات الداخلية والحملات التي كانت تقوم بجمع الضرائب، بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات التي كانت تؤدي بحياة الكثير من السكان، وقد كان لهذا التناقص آثارا سلبية على الأوضاع الاقتصادية إذ أصبحت مختلف القطاعات تعاني من قلة اليد العاملة، وقد أدى الوضع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي، مما تسبب في ارتفاع السلع، وكان

[1] عائشة غطاس : المرجع السابق: ص 21

[2] أحمد بحري : الجزائر في العهد الدايات ج2، دار الكفاية، الجزائر ص 65

[3] توفيق دحماني : المرجع السابق ص397

[4] أحمد بحري : المرجع السابق ص 74-75

[5] توفيق دحماني : المرجع نفسه ص398

ذلك على حساب مستوى معيشة السكان[1] .

وكان للظروف الاقتصادية وبالأخص السياسة الجبائية التمييز بين الريف في ظل الامتيازات التي كان تمنح لبعض الافراد للعمل لصالح السلطة العثمانية، وتدعيمها بعدة مداخيل إذ أثقلت هذه الأخيرة كاهل الأغلبية بشتى أنواع الضرائب، إذ نجد قبائل المخزن احتلت أعلى مراتب تصنيف السكان [2] نظرا للامتيازات العديدة التي حصلت عليها وبعض الممتلكات في المدن التي تتمثل في المنازل [3] .

وكان للنظام الضريبي تأثير على الزعامات المحلية وسلطة البايلك، فهم أساس في النظام الضريبي، حيث كان شيوخ الزوايا والمرابطين القوة الوحيدة التي تلجأ إليها السلطة كسب طاعة الرعية واستخلاص الضرائب، إذ تولوا مهمة جباية الضرائب من السكان لذلك حظيت الأسر المرابطية بهذه الامتيازات ونظرا لتأثيرها الكبير على المناطق وسيطرتها على القبائل[4]

وانعكس النظام الجبائي على هذه القوى المحلية كالقبائل المخزنية، والموظفين في الجهار الإداري الضريبي، إذ وفر لهم ثروات مهمة يرجع معظمها إلى الضرائب التي كانوا يقومون بجبايتها من السكان[5].

وعليه فإن الحكم العثماني لم يكن كيانا متجانسا، فأغلبية السكان كانوا مهمشين، فبعض القبائل لا تربطها بالسلطة سوى دفع الضرائب التعسفية، حيث عمل الحكام على إبقاء الأهالي بعيدين عن أي مساهمة في أمور الدولة، وهو ما حال دون اندماجهم في

---

[1] أرزقي شوتيام : نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهيار (1800–1830) دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010 ص86

[2] توفيق دحماني : المرجع نفسه ص 396

[3] هلايلي حنيفي : بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدي، عين مليلة الجزائر، ط1، 2007 ص 90

[4] معمر رشيدة شدري : المرجع السابق ص 117

[5] توفيق دحماني : المرجع السابق ص 402

الأوساط الشعبية، وهذه رغبة منهم في إبقاء هيمنتهم وسيطرتهم على المناصب الحكومية [1].

ومما سبق بيانه يظهر لنا جليا أن سياسة السلطة العثمانية في الجبائية الضريبية، كان الغرض منها هو تحصيل العائدات للخزينة من السكان، دون مراعاة لظروفهم المعيشية الاقتصادية، ودليل ذلك المستوى المعيشي المزري الذي وصل إليه أفراد القبائل الذي عرف نزوح الأهالي عن القبائل وهجرتهم لها، وترك المزارعين للفلاحة وهجر أعمالهم، وممارستهم للرعي والترحال المستمر بعيدا عن أعين العساكر العثمانيين، وذلك راجع للأعباء الضريبية المسلطة عليهم من الحكام العثمانيين، إضافة الى سياسة التمييز بين أفراده، فظهرت الطبقية بين القبائل المختلفة الموالية للسلطة لها معيشتها الجيدة، والقبائل الرافضة لسلطة العثمانيين سلطت عليه عديد أنواع الضرائب، فانعكس ذلك على الأفراد والقبائل بصفة عامة.

المبحث الثالث: تأثيرها على العلاقة بين السكان والسلطة العثمانية

إن الحديث عن العلاقة بين السلطة العثمانية والسكان يطغى عليه ذلك الجانب السلبي في تعامل السلطة مع الرعية من قبائل في الريف، أو في المدن بصفة عامة حيث كان مقياسها المصلحة فكانت تعاملهم على هذا الأساس، وظهر هذا جليا في تقريب السلطات القبائل الموالية لها ومنحها الامتيازات كما سبق الحديث عنه، وإبعاد وتهميش القبائل الممتنعة عن الرضوخ لسلطتها والتي ترفض طريقة حكمها، ولابد أن النظم الضريبية وطريقة الجباية كانت دليل على ذلك، فمن لا يدفع الضريبة يتم محاربته ومطاردته سواءا قبائل أو أفراد، هذا الشيء أدى إلى تدهور العلاقة بين السلطة العثمانية باعتبارها الحاكم والسكان باعتبارهم الرعية المحكمون بمنطق القوة .

ويرى بعض المؤرخين الغربيين أن علاقة الإدارة العثمانية بالسكان، كانت مقصورة على جمع الضرائب وأن الوجود العثماني في الجزائر لا يختلف عما كان سائدا في الاقطار

[1] رشيدة شدري : المرجع السابق ص 158-160

الاخرى الخاضعة للدولة العثمانية، وكانت الإدارة في نظرهم، غالبا ما تلجأ الى استعمال العنف لاستخلاص الضرائب[1]

ولقد بدأ التأثير السلبي للسلطة السياسية في الأرياف منذ القرن 17 م أي منذ عهد الباشوات الذين استنزفوا موارد الدولة في الريف، وهذا راجع الى حاجاتهم المالية لتعويض ما دفعوه مقابل تولي منصب الباشوية [2]، لقد دخلت الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية باسم العقيدة الإسلامية، لهذا كان من المفروض أن يطبق الحكام العثمانيون تعاليم الإسلام في الحكم من المساواة بين السكان ويفسحوا المجال ويستشيروهم في الأمور، ويختلطوا بهم، لكنهم فعلو عكس ذلك، حيث أساؤوا التصرف فحكموا البلاد كفئة متميزة، استبدت بالسلطة واستعلوا على السكان وتعاملوا معهم معاملة المنتصر للمهزوم، لذلك كان العنف السمة البارزة لحكمهم [3]

إن تعدد أصناف الضرائب وتنوعها سواءا الشرعية أو المستحدثة، وثقل كاهل أعبائها على السكان لهم يتحايلون في دفعها أو يتهربون كليا ولقد تعددت أوجه التحايل في دفع قيمة العشور من خلال التصريح الكاذب بكمية الإنتاج، أو مساحة الأرض، فقررت الدولة إحداث تغيير، ولم يتوقف رد فعل السكان ضد السياسة الجبائية الثقيلة عند التحايل في الدفع والتهرب منه لأن السلطة كانت بالمرصاد، وسرعان ما وضعت له حدا، هذا الإجراء عقد الأمور أكثر فبدأت الروابط بين الحكام والرعية تتلاشى، وفقدت الثقة تماما، وبدأ الناس يشتكون من ظلم وتسلط الحكام وانحرافهم، فلم تلبث الأمور أن تحولت إلى رفض وتمرد إذ لم يبق أمام السكان سوى العصيان في مواجهة مع السلطة الحاكمة[4]

---

[1] أرزقي شوتيام : طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 4، ع1، جوان 2022 ص 102-127

[2] ناصر الدين سعيدوني : تدعيم الحكم التركي في الجزائر، الاصالة، ع 2، الجزائر، 1976، ص 593

[3] سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1 (1500-1830)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1980، ص140 -143.

[4] محمد وقاد : المرجع السابق ص 100

فقدان الثقة في سياسة البايلك اتجاه الإنفاق العام إذ أن طريقة إنفاق حصيلة الضرائب تؤثر على نفسية السكان، خاصة إذا رأوا أ ما يدفعونه ينفق في مجال لا يستفيدون منه أو يذهب لمصالح لا يطمئنون إليها [1]

إن السياسة الضريبة عجزت عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين السكان بل زادت في توسيع الهوة بين الشرائح الاجتماعية مجتمعة، فيما بينها من جهة وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى، فقد أدى هذا إلى تقسيم السكان إلى صنفين صنف منتفع من السياسة الجبائية وقسم آخر متضرر منها [2]

واتسمت العلاقة بينهم بالنفور وعدم الثقة والعداء لأن الرعية كانوا محل استغلال من طرف الحكام في دفع الضرائب والغرامات معتمدين في هذا على أسلوبين هما التقارب والمداهنة مع رجال الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا نتيجة نفوذهم الروحي على الرعية، وكذلك على قبائل المخزن التي تمثل أداة بطش وتأديب لأي محاولة تمرد، هذه السياسة وسعت الهوة بينهم وبين الأهالي رغم توفر العامل الديني [3]

وقد كان لسلسلة التهرب الضريبي ضد السياسة العثمانية طيلة العهد العثماني تأثير سلبي على البنية الاقتصادية للبلاد، فقد عرقلت نمو وازدهار أغلب المناطق رغم إمكانياتها وقدراتها البشرية خاصة المناطق الجبلية والريفية أو ما يصطلح عليها بمناطق الظل، وأدى التهرب الضريبي إلى إهمال الأراضي الزراعية وتركها بورا، وبالتالي انحصار الأراضي الخصبة وهذا ما أدى إلى ندرة المحاصيل الزراعية، في مقدمتها الحبوب التي كانت تمثل المادة الأساسية في النظام الغذائي للجزائر في تلك الفترة [4]

ويمكننا القول كخلاصة لما سبق بيانه، أن السياسة الضريبة الجبائية العثمانية

---

[1] توفيق دحماني : المرجع السابق ص 487

[2] محمد وقاد : المرجع السابق ص 106

[3] ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية، المرجع السابق ص302

[4] محمد وقاد : المرجع السابق ص 101

والقوانين التي وضعتها لعملية التحصيل، لم تحقق مبتغاها المنشود وهو تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال للخزينة على حساب السكان، ومن أموالهم وممتلكاتهم النقدية والعينية، ورغم إعطاء العثمانيين للضرائب الصفة الشرعية الدينية من جهة، وحجة مساهمة الضرائب في التنمية من جهة أخرى وأنها تعود بالفائدة عليهم إلا أن الواقع كان عكس ذلك، فكان التحصيل جبريا متزايدا غير منطقي ولا يراعي الحالة الاجتماعية الاقتصادية للسكان، وزيادة على العنف في المعاملة من طرف أعوان التحصيل والحملات العسكرية وغيرها من الممارسات، انتهت إلى القطيعة بين الرعية والسلطات العثمانية، فكان السكان يفضلون حياة البداوة والترحال عوضا عن العيش في كنف سلطة جائرة، وهو السبب الرئيسي للثورات المتعددة التي عبرت عن رفضها للسلطة العثمانية عليهم .

خاتمة

كحوصلة لما سبق دراسته: التحصيل الضريبي في إقليم الشرق نجد أنفسنا أمام حقائق لابد من التطرق إليها نعدها في العناصر التالية:

- الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الجزائري تغيرت بقدوم السلطة العثمانية خصوصا بعد النصف الاول من القرن 18م كان تبعات ذلك ظاهرة على بنية المجتمع.
- الجباية مست جميع مناحي الحياة لدى الرعية فكانت على الارض والانسان والحيوان والأملاك ولم تستثني أحدا فسلطت علي: المواطن العادي وأملاكه والمزارع الفلاح وأرضه وغنمه والتاجر وتجارته والحرفي والصناعي وكانت على سكان المدينة والريف وبالتالي السلطة سارت بمنطق كل ما هو فوق الارض وتحتها له جباية.
- إقليم الشرق كان ذا طابع ريفي رغم وجود الحضائر الكبرى مثل قسنطينة لكن الواقع أغلب عموم السكان من الارياف والنشاط الغالب له زراعي فلاحي.
- إقليم الشرق بطبيعته الجغرافية الكبيرة وتضاريسه المتنوعة كان مورد مهم للجباية الضريبية وظهر ذلك في الضرائب المفروضة على الرعية ونشاطاتهم الاقتصادية بكل طوائفه سواء في المدينة أو الريف.
- السلطة العثمانية وضعت عدة قواعد وأسس نظمت عملية تحصيل الجباية وذلك لضمان أكبر قدر من المداخيل للخزينة.
- النظم الضريبية المستحدثة في شق منها كانت ضرائب شرعية تفرض على الرعية وفق الشريعة الاسلامية.
- محاولة السلطة العثمانية في بداية أمرها مراعاة التفاوت الطبيعي والتضاريسي في عملية تحصيل الضريبة فكانت مختلفة بين المناطق خصوصا ذات الطبيعة الصعبة فهي تختلف عن المدن.
- السلطة العثمانية اتخذت من رؤساء القبائل وشيوخ الطرق الصوفية كواجهة لتحصيل الضريبة وإقناع الرعية على الخضوع للجباية والقبول بها.

- ظهور الاثار السلبية للنظام الضريبي على السكان ويظهر ذلك انتشار الفقر والبداوة وترك الناس للفلاحة والزراعة والعودة للترحال والرعي بعيدا عن الأعوان العثمانيين وعساكرهم.
- التحصيل الضريبي كان السبب المباشر في تدهور العلاقة بين السلطة والرعية على خلفية التجاوزات في تحصيلها وكثرتها.
- التفاوت في جبيها بين القبائل فقد ظهرت الموالية لها معفاة منها والقبائل الرافضة تسلط عليها الحملات العسكرية لإخضاعها بالقوة.
- تدهور الاوضاع الاقتصادية للسلطة العثمانية في إيالة الجزائر عموما رغم عمليات التحصيل والعائدات التي تتحصل عليها من جبي الضرائب، ومرد ذلك للفوضى في جبيها وظهور الفساد لدى الطبقة الحاكمة العثمانية وتركز الثروة والسلطة في فئة واحدة هي العنصر العثماني.
- دخول شيوخ القبائل والزوايا الكبرى في حالة رفض لممارسات السلطة العثمانية وأعلنوا رفضهم الخضوع للضرائب تضامنا مع الرعية بداية الامر، ومبررهم في ذلك الظلم المسلط على الشعب الذي أفقر في عمومه نتيجة الضرائب الكثيرة والمتزايدة وهو الامر الذي انتهى بقيادة ثورات شعبية ضد السلطات العثمانية.
- قيام عدة ثورات شعبية في مختلف مناطق إقليم الشرق رفضا للسلطة العثمانية فأعلنت تمردها وقاد الثورات شيوخ الطرق الصوفية والمرابطون وشيوخ القبائل والأسر الكبيرة الذين كان لديهم حالة رفض تامة للوجود العثماني في الجزائر وظهرت وحدة الصف بين مختلف الطرق الصوفية وشيوخهم على فكرة الوقوف مع الرعية ضد تظلم السلطة العثمانية ووجوده في أرضهم.

الملاحق

1-ملحق: يوضح حدود بايلك الشرق:

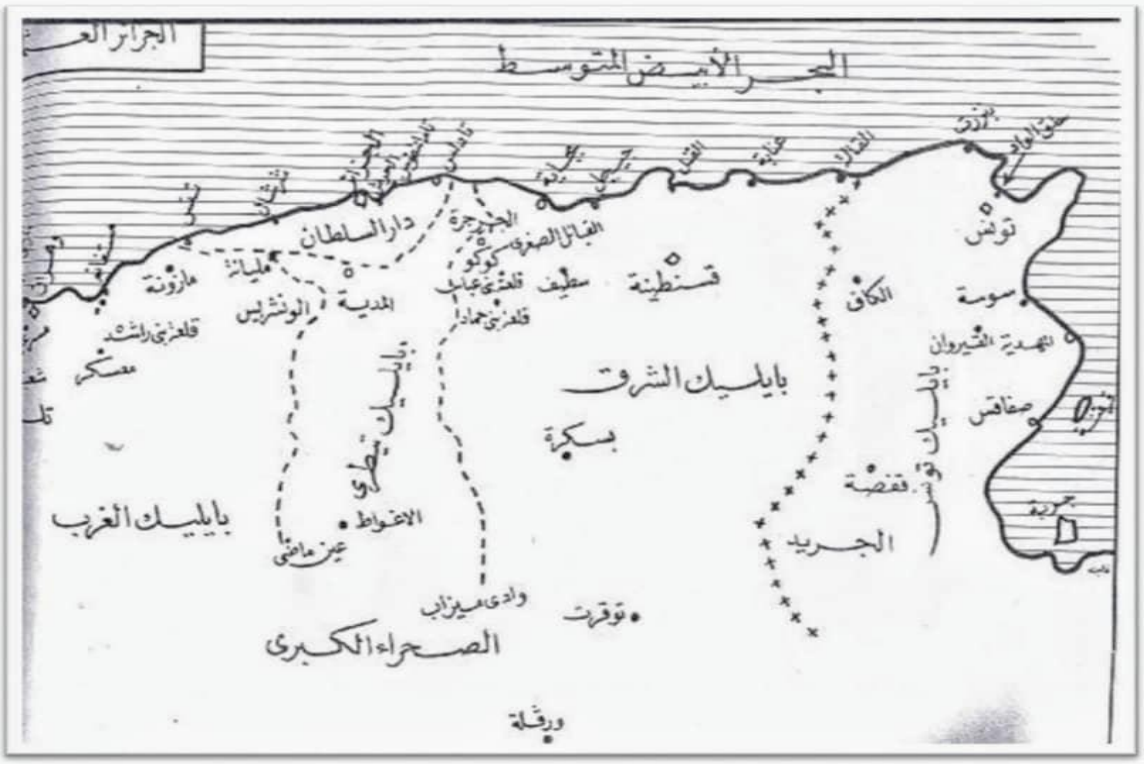

سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات(1671-1830)مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011-2012،ص 62

2- ملحق: يظهر ملكيات بايلك الشرق [1]

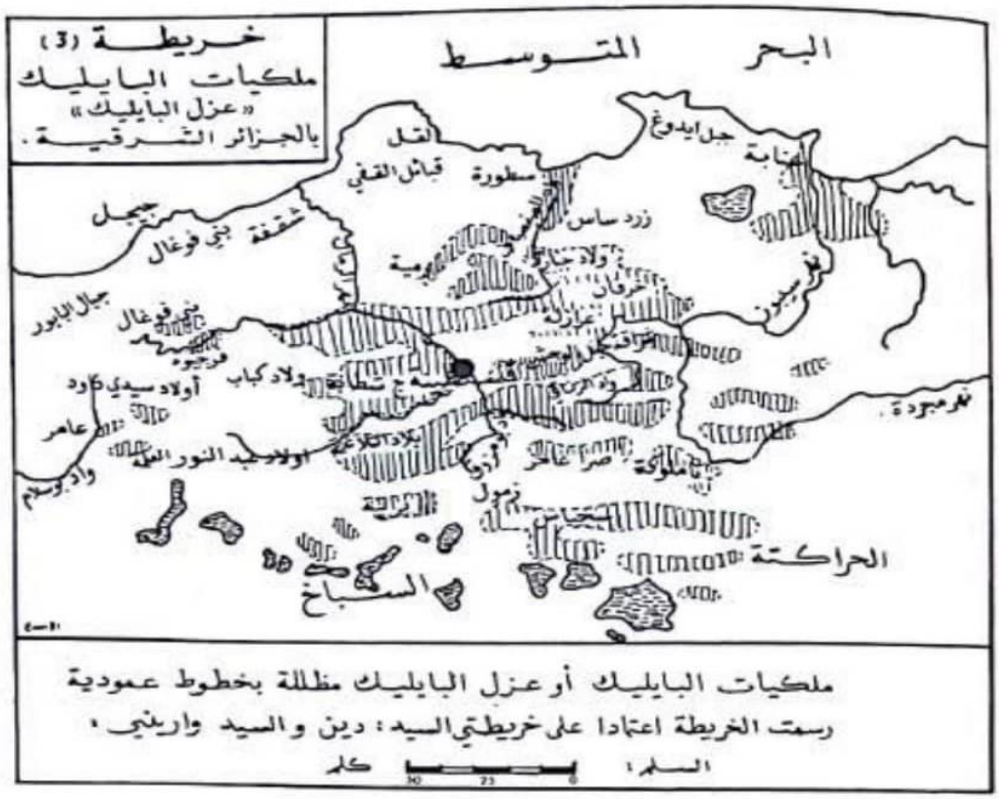

3- ملحق: ضرائب القطاع الريفي [2]

[1] ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، المرجع السابق، ص 91.

[2] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي أواخر العهد العثماني، المرج السابق ص 330

قـــائـــمـــة الـــمصـــادر والـــمـــراجـــع

المصادر

1. إبن خلدون أبو زكرياء يحي بن محمد: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح: ألفريد بال، الغوثي أبو علي، مطبعة فونطانة، الجزائر. د.ت.
2. إبن خلدون عبد الرحمن: المقدمة، مرا: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000م
3. خوجة حمدان بن عثمان: المرأة تح محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.
4. الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر (1830-1753)، تح وتق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974،.
5. ستيفن جيمس ويلسون : الأسرى الأمريكان في الجزائر (1785-1797)، تر على تابليت، منشورات ثالة، الجزائر. د ت.
6. عودة بن مزاري ابن المزاري عود: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح يحيى بوعزيز، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
7. لومبارد موريس: الجغرافية التاريخية للعالم الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى، تر: عبد الرحمن حميدة، دار الفكر، دمشق، 1998
8. هابنسترايت ج. أو: رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس، تر، ناصر الدين سعيدوني، ط2، البصائر، الجزائر، 2013.
9. الونشريسي أبو العباس: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

المراجع

1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1 (1500 -1830)، ط1، دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان.1998

2- أبو مصطفى كمال السيد: جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996م

3- بلعقون محمد الصالح: نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر (1519-1830)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2022م.

4- بن بابا زهرة. فاطمة بابا: الملكية الجباية في الجزائر خلال العهد العثماني: مذكر ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر. جامعة ادرار، الجزائر 2016-2017.

5- بن عتو بلبروات: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، ج2، دار كوكب العلوم، الجزائر 2016م.

6- جعني زينب : ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800-1807م)، في مجلة عصور الجديدة، ع18وهران، خريف أكتوبر 1436 1437 هـ / 2015.

7- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر، دار الهدى، عين مليلة. الجزائر 2009.

8- حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدي، عين مليلة الجزائر، ط1، 2007.

9- سعيدوني ناصر الدين ، الشرق الجزائري، ببايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2013.

10- سعيدوني ناصر الدين ، المهدي وعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984.

11- سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد

العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

13- سعيدوني ناصر الدين: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، من القرن العاشر الى الرابع عشر هجري، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية الحادية والثلاثون، 2010.

14- سعيدوني ناصر الدين: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

15- سعيدوني ناصر الدين: الملكية والجباية أثناء العهد العثماني، ط1 دار البصائر للنشر، الجزائر.

16- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني، طبعة 3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع الجزائر 2012.

17- سعيدوني ناصر الدين: تدعيم الحكم التركي في الجزائر، الاصالة، عدد2 الجزائر، 1976.

18- سعيدوني ناصر الدين: دراسات وابحاث في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

19- سعيدوني ناصر الدين: ولايات المغرب العثمانية الجزائر تونس طرابلس الغرب، ط2، دار البصائر، الجزائر 2013.

20- سلطاني الشريف: أوضاع ملكية الأراضي بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، بحث تمهيدي، دائرة التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1977-1978.

21- شوتيام أرزقي: طبيعة الحكم العثماني في الجزائر، مجلة التاريخ المتوسطي المجلد 4، العدد 1، جوان 2022 م.

22- شوتيام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهيار (1800-1830) دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م.

23- شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830) دار الكتاب العربي الجزائر 2005م.

24- صحراوي عبد القادر : ثورة الطريقة الدرقاوية في الجزائر في أواخر العهد العثماني، في مجلة الحوار المتوسطي، 16-15 مارس 2017 م.

25- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم العثماني 1514-1830 دار هومة الجزائر 2012 م.

26- العبد الوادي أبو حمو موسى: واسطة السلوك في سياسة الملوك، مطبعة الدولة، تونس، 1862م

27- العنتري صالح ، مجاعات قسنطينة، تح، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،1974.

28- لمقدم عمر: جوانب من التنظيم المالي للجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الوادي الجزائر 2019

المجلات:

1- المدني توفيق أحمد: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791) سيرته- حروبه- أعماله- نظام الدولة والحياة العامة في عهده، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

2- مريوش أحمد: الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني منشورات سلسلة المشاريع الوطنية، الجزائر، 2007م.

3- المشهداني مؤيد محمود ، سلوان رشيد رمضان: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518/1830 مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المجلد 5 عدد 16 نيسان 2013.

4- هلايلي حنيفي: اوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى عين مليلة،

الجزائر، 2008.

5- واقع النشاط الحرفي والصناعي ببايلك الشرق: من خلال كتاب النوازل – نوازل ابن فكون القسنطيني نموذجا- مجلة الدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 7، العدد 4، جوان 2022 المدية، الجزائر.

6- وقاد محمد: ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر. جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر، 2020.

الرسائل الجامعية:

1- بن بابا زهرة. بابا فاطمة: الملكية الجباية في الجزائر خلال العهد العثماني: مذكر ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر. جامعة ادرار، الجزائر 2016-2017.

2- بن تركية سعاد. بوزيد أم الخير: الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبايلك الشرق في عهد صالح باي (1185-1206 هـ/1771-1792 م) ماستر تاريخ حديث الطالبتين: جامعة غرداية الجزائر 2018/2017.

3- بومديونة خضرة ، سارة قاسمي: نظام الضرائب في الجزائر خلال عهد الدايات (1761-1830 :) مذكرة ماستر تاريخ حديث ومعاصر جامعة غرداية 2017-2018 الجزائر

4- دحماني توفيق : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007-2008.

5- شريطية عيسى: الريف الجزائري في السينما الاستعمارية الصورة والأيديولوجية دراسة سوسيولوجية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإعلام والاتصال، معهد العلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 1993

6- شلبي شهرزاد: المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني المؤسسة المالية نموذجا، اطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر (1798-1830) جامعة باتنة 1

الجزائر 2018-2019.

7- عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830) دار السلطان نموذجا رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2013-2014.

8- القشاعي فلة ، موساوي المولودة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 1989-1990.

9- قشوان عبد الرزاق: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الجزائري: اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة الجزائر 2018/2017.

10- معمر رشيدة شدري: السلطة الروحية والسلطة السياسية في الجزائر العثمانية (1518-1830م) اطروحة دكتوراه تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر 2 الجزائر 2017-2018.

<u>ملتقيات وندوات</u>

1. فارح رشيد: المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري. مداخلة قدمت بالملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962).

فهرس المحتويات

إهـــــــداء.....
شكر وعرفان.....
قائمة الاختصارات.....
مـقـــــدمـــــة.....أ
الفـصـل الأول: الوضع العام لبايلك الشرق قبل العثمانيين 1
المبحث الأول: الإطار الجغرافـــي..... 2
المبحث الثاني: الوضع الإقتصادي. 4
المبحث الثالث: الوضع الإجتماعي 8
الفـصـل الثاني: النظام الضريبي العثماني في بايلك الشرق 13
المبحث الأول: الوضع الإقتصادي لبايلك الشرق أثناء العهد العثماني 14
المبحث الثاني: أنواع الملكيات العقارية.....19
الفصل الثالث: السياسية الضريبية العثمانية في بايلك الشرق.....27
المبحث الأول: أنواع الضرائب.....28
المبحث الثانـي: نماذج ا لتحصيل ا لضريبي.....36
المبحث الثالث : الفرق الضريبي بين الريف والمدينة 42
الفـصـل الرابع: إنعكاس ا لسياسة ا لضريبية على الوضع الإقتصادي
والإجتماعي.....51
المبحث الأول: ظـــهـور ا لـــتمـردات والثورات 52
المبحث الثاني: تـــأثـيـرها الإجتماعي علـى الـسـكـان 56

المبحث الثالث: تـأثـيـرها على الــعلاقــة بــيـن الســكان والسلـطة العثمانية
.....59
خاتمة 63
الملاحق 66
قـائـمـة الــمصـادر والــمـراجــع 69
فهرس المحتويات 76

ملخص

تستند مذكرتنا المعنونة بعنوان ((التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني ** بايلك الشرق أنموذجا ** (1519-1830)، حيث كان التحصيل الضريبي في الجزائر يعتمد على نظام *الجباية* الذي شمل عدة أنواع من الضرائب، مثل الضرائب الشرعية والمستحدثة . حيث كانت الدولة العثمانية تعتمد على **الضرائب المباشرة* وغير المباشرة، مما أدى إلى تزايد التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسات الضريبية بسبب الأعباء المالية الثقيلة كما تأثرت العلاقة بين السلطة والسكان سلبًا نتيجة الإفراط في الجباية، مما ساهم في خلق توترات اجتماعية خلال هذا العهد .

وان سياسة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830) كانت تعتمد على نظام متنوع من الضرائب، شملت *الضرائب الزراعية* و*الضرائب على التجارة. استخدمت الدولة العثمانية أساليب قاسية أحيانًا لتحصيل الضرائب، مما أدى إلى تزايد **التهرب الضريبي* والتمردات ضد السلطة بسبب الأعباء المالية الثقيلة. تدهورت العلاقة بين الحكام والسكان نتيجة هذه السياسة، مما ساهم في إضعاف الدولة العثمانية في الجزائر .

Our memorandum entitled ((Tax collection in Algeria during the Ottoman era ** Baylek of the East as a model ** (1519-1830)) is based on where tax collection in Algeria depended on the *collection* system, which included several types of taxes, such as legal and new taxes.

The Ottoman Empire relied on direct and indirect taxes, which led to an increase in tax evasion and rebellion against tax policies due to heavy financial burdens. The relationship between the authority and the population was also negatively affected as a result of excessive collection, which contributed to creating social tensions during this era.